

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، من المقرر أن تبدأ اللجنة صباح اليوم نظرها في المجموعة الثانية المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". لكن، وكما أشرت بالأمس، ما زال لدينا ٢٨ متكلماً في قائمة المتكلمين في مجموعة "الأسلحة التقليدية". وفي هذه المرحلة، أود القول إنه في تقديرنا، لو التزم الجميع بحدود الوقت المقررة، سيستغرق من تبقى من المتكلمين ساعتين تقريباً من الساعات الثلاث المخصصة للجلسة هذه. ونذكر الوفود أيضاً بأننا سنحتفل بعد ظهر اليوم بتوزيع الشهادات على الزملاء في برنامج زمالات نزع السلاح، وسيستغرق

ذلك قرابة نصف الساعة. ونتطلع إلى الانتهاء من مناقشتنا بشأن المجموعة الثانية في غضون نصف ساعة. ولذلك، نرجو أن يضع المتكلمون ذلك في الاعتبار.

ويقيني أن جميع الوفود تتفهم مدى التأخير في إنجاز أعمالنا، الأمر الذي يؤكد ببساطة حاجتنا إلى التزام الجميع بحدود الوقت التي تحكم هذا الجزء من عملنا والمحددة، وأكرر، بخمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم وفود عدة. وقبل أن أفتح باب المناقشة، وفيما يتعلق بالاحتفال المنوه عنه، وهو التقليد السنوي لتوزيع الشهادات على زملاء الأمم المتحدة لترع السلاح، أود أن أحيط اللجنة علماً بأنني سأعلق الجلسة الساعة ١٢:٣٠ حتى يتسنى الاحتفال بتك المناسبة. وستتاح الفرصة للوفود المتبقية في قائمة المتكلمين في هذه المرحلة لتكون أول المتكلمين صباح الغد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، Room U-0506، Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1458551 (A)



في تدمير أكثر من مليون لغم أرضي مضاد للأفراد وما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لغم مضاد للمركبات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وتود المكسيك أن تقر بالدور البالغ الأهمية الذي قامت به في هذا الصدد الحكومات وآليات الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة والمجتمع المدني، التي أسهمت كلها إسهاماً كبيراً وجديراً بالثناء في تخليص البشرية من تلك الآفة. ونكرر التزامنا بتلك المهمة الإنسانية العظيمة، التي أطلقناها اتفاقية أوتاوا، التي ترمي للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد تماماً، وتعزيز القانون الدولي الإنساني ونظام حقوق الإنسان.

والمكسيك تشعر بقلق شديد إزاء الأثر الإنساني للذخائر العنقودية، وتدين أي استخدام لتلك الأجهزة من قبل أي جهة، وفي أي مكان وتحت أي ظرف. فاستخدامها ينطوي على انتهاك لمبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في القانون الإنساني الدولي. والاتفاقية المعنية بالذخائر العنقودية، منذ دخولها حيز النفاذ، برهنت على أنها صك دولي قوي وفعال وإبداعي وإطار قانوني ملائم لوصل الذخائر العنقودية والقضاء عليها. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عمل ينبغي إنجازه لتحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ووضع حد للتهديد الذي تشكله تلك الأسلحة للإنسانية.

إن اليورانيوم المستنفذ يستخدم في دروع الدبابات، وفي صنع الذخائر المضادة للدبابات، وفي الصواريخ والقذائف، وذلك نظراً لتوفره وكثافته العالية وارتفاع درجة انصهاره. وفي هذا السياق، فإن الأسلحة المحتوية على اليورانيوم المستنفذ تعتبر أسلحة تقليدية، وبعض القوات المسلحة تستخدمها بحرية، بالرغم من كونها من الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن استخدامها في كل من الصناعات النووية والتقليدية.

**السيدة مورغان (المكسيك)** (تكلمت بالإسبانية):  
ترحب المكسيك باقتراب موعد دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر. وتمثل تلك المعاهدة الهامة إنجازاً تاريخياً باعتبارها أول جهد عالمي لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية ووضع إطار قانوني للمساءلة والشفافية في النقل الدولي لذلك النوع من الأسلحة، وهو السبب الذي من أجله ستواصل المكسيك الترويج لتلك المعاهدة للمساعدة على تحقيق عالميتها.

وفي ضوء التزام حكومة المكسيك بإنشاء نظام معاهدة تجارة الأسلحة، وتحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في رؤية أثرها على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن، سوف نستضيف أول مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠١٥. وبالتعاون مع جميع الدول التي وقعت على الصك والتي صدقت عليه حتى الآن، وكذلك مع أعضاء المجتمع المدني الداعمين للنفاذ المبكر والتنفيذ الفعال لتلك المعاهدة، ستتولى المكسيك العملية التحضيرية للمؤتمر بطريقة شفافة وجامعة. وخلال رئاستنا للمؤتمر، سنعزز اتخاذ قرارات شاملة ترمي لتنفيذ المعاهدة بشكل فعال وفي الوقت المناسب ووضع الترتيبات المؤسسية والإجرائية لها، الأمر الذي يمكن الدول الأعضاء من إحراز تقدم في ضبط التجارة في الأسلحة التقليدية، وتعزيز تجارة الأسلحة المتسمة بالمسؤولية ومنع إساءة استخدام الأسلحة أو تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في مابوتو في حزيران/يونيه، تعهدت الدول الأطراف تعهداً مهماً بتكثيف جهودها بغية الامتثال، بكل سرعة ممكنة، لالتزاماتها بموجب الاتفاقية بحلول عام ٢٠٢٥. وتحديد تاريخ معين هو خطوة مهمة لصالح البشرية. فلم تقتصر الاتفاقية على وصم تلك الأسلحة، بل أسهمت أيضاً

عن التجارة غير المنظمة في الأسلحة التقليدية. وجاء هذا التطور الإيجابي نتيجة الرؤية المشتركة والعمل المنسق لتحالف الدول المتفقة في الرأي والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية والإسهام في تحقيق السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. ولذلك، كان مما يستحق التكرار فيما يتعلق بجامايكا، البلد الذي يعاني من مستويات عالية من العنف المسلح والذي عانى طويلاً من العواقب المدمرة للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن معاهدة تجارة الأسلحة تكتسي أهمية فريدة. لذلك، انضمت جامايكا إلى الجهود المبذولة لجعل المعاهدة واقعاً وشاركنا في "السباق إلى ٥٠" تصديقاً.

ومعاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تصبح هدية عيد الميلاد التي تلقى ترحيباً وتشتد إليها حاجة شعوب لا تحصى في شتى أنحاء العالم تعيش يوماً تحت التأثير القاتل والمدمر للتجار غير المشروع في تلك الأسلحة. إلا أن ذلك لن يتأتى إلا إذا بذلنا جهوداً حثيثة لترجمة كلمات المعاهدة إلى تنفيذ كامل وفعال وعملي، حتى ونحن نعمل على تعزيز عالميتها. ولهذا السبب، دعت جامايكا وغيرها من بلدان الجماعة الكاريبية خلال المفاوضات إلى وضع أحكام قوية بشأن التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي كمكونين أساسيين للمعاهدة بغية مساعدة الدول التي تواجه تحديات فيما يتعلق بالقدرات والتشريعات. وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والمعلومات الاستخباراتية بين الدول أمر بالغ الأهمية لتنفيذ المعاهدة. وكذلك إنشاء أمانة مكرسة تتوفر لها الموارد اللازمة، ومسعى ترينيداد وتوباغو لاستضافتها يعكس ذلك.

وجامايكا شرعت في العمل على تنفيذ المعاهدة وترحب بالمساعدة التي تلقتها من أجل تلك الجهود منذ بداية العام، بما في ذلك حلقة العمل لتقييم الاحتياجات التي استضافتها ترينيداد وتوباغو، وحلقة العمل المعنية بالسمسرة وأحكام

وترى المكسيك أن استخدام اليورانيوم المستنفذ ينبغي أن يقتصر على الأغراض السلمية، كالأنشطة الصناعية ذات الصلة بالصحة والبحوث وتوليد الكهرباء، وبذلك يمكن تجنب الارتباط بأي شكل من الأشكال بين المواد المشعة والمسائل ذات الصلة بالأسلحة. والمكسيك لا تستخدم تلك المواد في تصنيع الأسلحة أو الذخائر.

والمكسيك تشجع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأي منظمة دولية أخرى يمكنها القيام بذلك، على مواصلة إجراء الدراسات على التعرض الناجم عن استخدام ذلك النوع من الأسلحة والذخائر.

وفي مواجهة تلك المشاكل المؤسفة من التخلف الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، لا بد من رفع مستوى الوعي بشأن تزايد النفقات العسكرية العالمية، التي تستهلك جانباً كبيراً من الموارد البشرية والمادية.

أخيراً، أود أن أعنتم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على أهمية عمل المجتمع المدني في متابعة الصكوك المتعددة الأطراف المذكورة آنفاً بشأن الأسلحة التقليدية. ودعم المجتمع المدني وإسهاماته ضروري لتنفيذ تلك المعاهدات وزيادة الوعي داخل المجتمع الدولي بشأن الآثار الإنسانية لتلك الأسلحة. والمكسيك ستواصل العمل مع المجتمع المدني بشكل وثيق من أجل الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الآنسة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):  
تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/69/PV.13).

بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، سيكون لدى المجتمع الدولي لأول مرة صك ملزم قانوناً للتصدي بحزم للعواقب الوخيمة الناجمة

ومع ذلك، فإن إنشاء صك ملزم قانوناً بشأن وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدراج الذخيرة في برنامج العمل سيكون أمراً بالغ الأهمية لجهودنا في المستقبل. وكذلك ستكون مشاركتنا في مناقشات موضوعية بشأن مسائل مثل الوساطة وضوابط الحدود والنظر في أوجه التكامل بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وجامايكا، من جانبها، تلتزم بقوة بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل. وخلال السنوات القليلة الماضية، وبمساعدة شركائنا، بذلنا جهوداً للحد من عدد قطع السلاح والذخائر غير المشروعة في شوارعنا، وحققنا بعض النجاح. ونحن نقدر المساعدة المقدمة إلى جامايكا على الصعيدين الثنائي والإقليمي في مجالات مثل تدريب موظفي إنفاذ القانون وموظفي الجمارك ووسم الأسلحة النارية، وإدارة المخزون والتخلص من الأسلحة والذخائر وتدميرها. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء ونثني بشدة على منظمة الدول الأمريكية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعملهم الهائل في جامايكا، الذي لا يزال مهماً في جهودنا لمواجهة التحديات التي تشكلها تلك الأسلحة غير المشروعة.

**السيد فوخي لون** (سنگافورة) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على قيادتكم الممتازة في توجيه مناقشات اللجنة الأولى صوب تحقيق نتائج ملموسة. ووفدي يؤكد تقديرنا ودعمنا للعمل الجاري. وسنگافورة تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13) والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2).

إن عدم وجود معايير ملزمة دولياً لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية قد أدى إلى نقلها وتسريبها إلى مستخدمين غير

المادة ٦، التي تشاركت في استضافتها وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بدعم من مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة. والتشريعات النموذجية التي قدمتها نيوزيلندا ومشروع مركز ستيمنسون للتقييم الأساسي لمعاهدة تجارة الأسلحة كانت لها قيمة كبيرة كما أنها تحظى بتقدير كبير. ونقدر كذلك المساعدة التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامجه لدعم تنفيذ المعاهدة، الذي سيبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وإذ يقترب موعد بدء نفاذ المعاهدة بشكل سريع، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بعرض المكسيك الذي جاء في الوقت المناسب لاستضافة أول مؤتمر للدول الأطراف، الذي سنبداً من خلاله العمل المهم لتفعيل المعاهدة. والجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية، التي عقدت في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مهدت الطريق لإحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية التي يجب البت فيها خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف. وتتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية، التي ستعقد في برلين في الشهر القادم.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أثناء الاجتماع الخامس للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، رحبنا بالفرصة لتقييم تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي المعني بالتعقب. وتضمنت النتائج الرئيسية بالنسبة لجامايكا مزيداً من الاهتمام بمشاركة المرأة في تنفيذ برنامج العمل وتدابير بناء القدرات، واعترافاً بالدور التكميلي الذي يمكن لتبادل المعلومات بشأن المذوفات أن يقوم به في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق التحقيقات الجنائية.

اعتماد النص في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (القرار ٦٧/٢٣٤٨)، ومشاريع قرارات اللجنة الأولى بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

لقد أدى الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه، إلى تعزيز المحادثات وتحديد الوعي بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدد السلام والأمان والأمن والاستقرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك ترحب سنغافورة بالنتائج الناجحة للاجتماع.

ويود وفد بلدي أن يشكر السفير تانين على قيادته في توجيه المناقشات وتحقيق نتائج ملموسة. ويسر سنغافورة أننا تمكننا من التوصل إلى اتفاق فيما بين الدول على مضاعفة الجهود لتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل. ونجدد التأكيد على إيماننا بأن آلية برنامج العمل تشكل محفلاً هاماً يمكن فيه الاتفاق على تدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤكد ماليزيا على أنه لا بد من توجيه برنامج العمل صوب التنفيذ الفعال على أرض الواقع: أي حيث تبرز أهميته الكبرى. ولا تزال سنغافورة تأمل أن يتسنى لمداولاتنا أن تذهب إلى أبعد من مجرد الإقرار بأهمية عمليات الرقابة الفعالة عبر الحدود. ونناشد المجتمع الدولي العمل نحو التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أجدد التأكيد على التزام بلدي الصارم بمواصلة العمل في الإطار المتعددة الأطراف نحو اتخاذ تدابير ملزمة قانوناً لتنظيم تجارة لأسلحة التقليدية ومنع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الاتجار غير المشروع. وتتعهد سنغافورة بتقديم دعمها لاجتماع الدول من سلسلة الاجتماعات التي تعقد كل سنتين، الذي سيعقد

مرخص لهم أو أغراض غير مصرح بها وأسهم في فقدان أرواح لا تعد ولا تحصى وضرر لا يمكن إصلاحه في شتى أنحاء العالم. وسنغافورة تشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الصعيد العالمي، يسهم التسريب غير المشروع للأسلحة في النزاعات المسلحة، وتشريد السكان والجريمة المنظمة والإرهاب. وهذا النوع من الأسلحة يقوض السلم والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وسنغافورة تدعم الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي المعني بالتعقب. ويوفر برنامج العمل والصك منبراً مهماً لكوابح منسقة دولياً على الإنتاج والاتجار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد وضعت سنغافورة تشريعات وعقوبات صارمة لتنظيم تصنيع الأسلحة النارية وحيازتها ونقلها. ونأمل أن تبذل جميع البلدان الجهود الضرورية لتنفيذ المقترحات الواردة في برنامج العمل والصك، ونرحب بمزيد من التعاون في هذا المجال.

وسنغافورة ترحب أيضاً بالسريان الوشيك لمعاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر. وتفرض المعاهدة قيوداً واضحة على نقل الأسلحة التقليدية، وتتضمن أحكاماً للتعاون الدولي لدعم تنفيذ الدول النامية لها، وتوفر إطاراً للمساعدات الدولية. وما فتئت سنغافورة تدعم المبادئ والأهداف العريضة للمعاهدة. ونحن نرى أن تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي، إلى جانب الجهود الوطنية، من شأنه أن يسهم بنجاح في الحد من تدفق الأسلحة بشكل منفلت ومزعزع للاستقرار إلى مستخدمين نهائين غير مقصودين. وقد صوتنا لصالح قرار



ووثيقة فيينا. وتهدف تلك الوثائق إلى تيسير وتعزيز تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا. ويتمثل طابع هذه الوثائق في أن تدمير إحداها سيؤثر سلباً على العمل السليم للأخريين، وأيضاً على كامل النظام الأمني.

واليوم نرى أن تحديد الأسلحة التقليدية، الذي كان يقصد به أن يشكل حجز الزاوية في هيكل الأمن الأوروبي، لا يمكن أن يزاو عمل به بشكل كامل، وعملية تنشيطه مصابة عملياً بحالة جمود بسبب الإجراءات الانفرادية التي يتخذها الاتحاد الروسي بتخليه عن التزاماته بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية الهامة. وفي الوقت نفسه، تشكل الأعمال العدوانية التي ترتكبها روسيا ضد جورجيا وأوكرانيا نماذج أكثر تحديدا وضعت فيها الإجراءات غير القانونية في خدمة الأطماع الجغرافية السياسية التوسعية. وقد تناولت هذه المسائل بالتفصيل في بياني السابق أمام اللجنة الأولى (انظر A/C.1/69/PV.4)، ولذا لا أريد اليوم أن أكرر ما قلته سابقاً. ولكن، أود بدلاً من ذلك أن ألفت انتباه الأعضاء إلى التطور المثير للانزعاج تماماً الذي حدث قبل فترة قصيرة الذي، إن لم يتغير اتجاهه، سيؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من تقويض جميع المعاهدات التي ذكرتها، فضلاً عن معاهدة تجارة الأسلحة، التي نقوم بمناقشتها اليوم.

ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نشر في وسائل الإعلام مشروع "معاهدة بين الاتحاد الروسي وجمهورية أبخازيا بشأن التحالف والتكامل" وضعتها الحكومة الروسية. وما يسمى بـ "مشروع المعاهدة" هذا يشكل أحدث الأدلة على أن حكومة الاتحاد الروسي لا تزال تنتهك انتهاكاً صارخاً المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتتجاهل بشكل كامل الالتزامات التي قطعها في السابق.

وبالرغم من الطابع المعقد للمشاكل العديدة المتعلقة بإزالة الاحتلال من جورجيا واستعادة سلامتها الإقليمية، فإن

في عام ٢٠١٦، للنظر في تنفيذ برنامج العمل، وهي ستعمل بشكل دؤوب صوب تحقيق نتائج واضحة وملموسة في المؤتمر الاستعراضي الثالث، المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

**السيد إيماندره (جورجيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود، في بياني، أن أبرز موقف جورجيا إزاء بعض جوانب الآليات الدولية لتزع السلاح في نطاق مجموعة الأسلحة التقليدية وأن ألفت انتباه الممثلين إلى آخر التطورات في منطقتي.

وترحب جورجيا، بوصفها أحد الموقعين على معاهدة تجارة الأسلحة، ببدء نفاذ هذا الصك القانوني الدولي الهام في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. كما نعرب عن استعدادنا لتيسير التنفيذ الكامل للمعاهدة بالتعاون الوثيق مع الدول الشريكة الأخرى.

وتشيد جورجيا بقرار المكسيك استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عاصمتها في النصف الثاني من العام المقبل. ويعتزم برلمان جورجيا المصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل القريب. وسنشارك بفعالية في المؤتمر الأول للدول الأطراف وأيضاً في المشاورات التحضيرية غير الرسمية المقرر عقدها في برلين في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الضروري أن تعمل جميع الدول بشكل وثيق في صياغة إطار هيكلي لجعل المعاهدة صكاً دولية فعالاً، وجعل أمانتها الدائمة هيئة مفوضة للإشراف الشامل على عملية التنفيذ. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يبطل كل العمل الدؤوب الذي اضطلعنا به بشكل جماعي لأعوام عديدة.

وهناك بعض التطورات المندرة بالخطر في جميع أرجاء العالم التي تهدد الآليات الأمنية القائمة. وللأسف، نشهد في القارة الأوروبية تآكلاً عميقاً لهيكل الأمن القائم، الذي ظل يستند تقليدياً إلى ثلاث ركائز رئيسية هي: معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة،

وإضافة إلى البيان الذي أدلى به سابقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13)، أود أن أ طرح بعض النقاط من وجهة نظري الوطنية.

لقد كان اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، في عام ٢٠١٣، إنجازا رئيسيا للمجتمع الدولي. وبعد ما يزيد قليلا عن سنة واحدة، وصلت عتبة عمليات التصديق على المعاهدة إلى ٥٠ تصديقا بنهاية أيلول/سبتمبر. وكان بلدي ضمن الدول الـ ٥٣ التي جعلت بدء نفاذ هذا الصك القانوني الهام واقعا.

وبإنشاء معاهدة تجارة الأسلحة النظم لتجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي، فإنها تسد ثغرة جديّة في القانون الدولي. وفي الوقت الحالي يكتسي تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها أهمية قصوى. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على هذا الصك الهام أن تفعل ذلك.

كما أود أن أبرز أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتباره صكا رئيسيا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وبلغاريا تعتبر إطار برنامج العمل محفلا مناسبا لمعالجة المسائل والتطورات الجديدة التي يمكن أن تسهم بشكل إضافي في كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أعمال اجتماع عام ٢٠١٥ المفتوح الذي يعقده فريق الخبراء الحكوميين للنظر في تداعيات التطورات الأخيرة في التكنولوجيا ذات الصلة، على نحو ما تكلفه به الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين، الذي يعقد في حزيران/يونيه.

وتقدر بلغاريا تقديرا كبيرا قيم الصكوك الدولية التي تعزز القانون الإنساني الدولي.

حكومة جورجيا عرضت على روسيا منذ عامين شكلا جديدا من أشكال الحوار الثنائي المهدف منه بناء الثقة بين البلدين. وقد تمخض تنفيذ هذه السياسة عن تحقيق بعض النتائج الإيجابية في مجالي التجارة والاقتصاد وفي المجال الإنساني. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن التوقيع على المعاهدة المزعومة وتنفيذها سيمثل تهديدا لعملية تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين جورجيا وروسيا، وسيؤدي إلى تقويض خطير لمناقشات جنيف الدولية، التي تتسم بأهمية خاصة لجورجيا.

ومن غير المقبول بتاتا أن دياحة ما يسمى بمشروع المعاهدة يدعي أنه يتكلم بالنيابة عن "شعبي البلدين"، إذ أن من المعروف جيدا أن أغلبية السكان المحليين في منطقة أبخازيا الجورجية التي تحتلها روسيا قد طردوا بالقوة من منازلهم، بأساليب من بينها التطهير العرقي.

ونحن نطالب الحكومة الروسية بالامتناع عن التوقيع على هذه المعاهدة المزعومة. ولن يفسر التصرف خلاف ذلك سوى بأنه خطوة نحو ضم منطقة أبخازيا الجورجية، مما يحدث عواقب وخيمة على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها.

ونناشد المجتمع الدولي - وفي المقام الأول الأمم المتحدة - إبداء التضامن مع جورجيا وإدانة روسيا ومطالبتها بالعودة عن قرارها، الذي سيغير بشكل نوعي طابع الحالة في المنطقة ويثير مشاكل إضافية للأمن الدولي.

**السيد تافروف (بلغاريا)** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنيكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، سيدي، وأن أهني أيضا أعضاء المكتب. وأود أنؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل.

لقد شكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، في عام ٢٠١٣، خطوة تاريخية نحو وضع معايير دولية مشتركة قوية وفعالة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. والخطوة المقبلة بطبيعة الحال هي ضمان أوسع تطبيق ممكن لهذه المعايير على أرض الواقع. ولذلك تولي السويد أكبر أهمية للانضمام الواسع إلى المعاهدة ولتنفيذها الفعال. وتنطوي المعاهدة على الوعد بأن تصبح أداة هامة للجهود الدولية الرامية إلى تشجيع المزيد من التحلي بالمسؤولية في تجارة الأسلحة التقليدية وإلى القضاء على التجارة غير المنظمة وغير المشروعة في هذه الأسلحة.

وترحب السويد على وجه الخصوص بإدراج حكم بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس في معاهدة تجارة الأسلحة. فالعنف القائم على أساس نوع الجنس مسألة معقدة يلزم التصدي لها على مستويات عديدة. ويمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تسهم بالحد من توافر الأسلحة في المناطق التي فيها خطر جدي لاحتمال استخدام هذه الأسلحة لارتكاب الأعمال الخطيرة للعنف القائم على أساس نوع الجنس أو تسهيل ارتكاب هذه الأعمال. ولكن من أجل التنفيذ الفعال لهذا الحكم، يلزم الدول أن تستكمل إجراءاتها لتقييم المخاطر وكفالة التدريب المناسب لموظفيها لإصدار الرخص.

وفي ظل قيادة حكومة المكسيك، التي نود أن نعرب لها عن تقديرنا، انطلقت بداية مبشرة للتحضيرات للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. فالمعاهدة، التي تتمتع بالفعل بدعم دولي واسع، بحاجة إلى نجاح المؤتمر الأول بغية إنشاء الهياكل والقواعد المطلوبة للتنفيذ والتشغيل الفعالين. وتؤيد السويد إجراء عملية تحضيرية مفتوحة وشاملة للجميع يتسنى فيها للدول الموقعة على الاتفاقية والدول الأطراف فيها على السواء الاضطلاع بدور فعال، مع استمرار دعم المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية والصناعة. وكإسهام إضافي منها في بناء معاهدة فعالة وقادرة على أداء مهامها،

ونشيد بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وخطة عمل مابوتو، التي تحدد الأولويات أمام الدول الأعضاء لفترة الأعوام الخمسة المقبلة. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن قلق بلدي العميق فيما يتعلق بما يزعج عن استخدام بعض الدول الأطراف في الاتفاقية للألغام المضادة للأفراد وإنزال إحدى الدول غير الأطراف في الاتفاقية المزعوم لتلك الأسلحة في أرض إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية.

وتأمل بلغاريا في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، المقرر عقده في كرواتيا في عام ٢٠١٥، أن تواجه جميع الدول الأطراف التحديات المتبقية على النحو الواجب من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها هذه الدول. ويكتسي اعتماد خطة واضحة لإحراز تقدم عاجل صوب إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية أهمية رئيسية لتحقيق الأهداف الإنسانية للاتفاقية. وندين إدانة قوية استخدام الذخائر العنقودية ضد المدنيين، ونناشد جميع الأطراف الامتناع عن ذلك الاستخدام. إن بلدي ملتزم التزاما صارما بمبادئ وأهداف اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبروتوكولاتها الاتفاقية، التي توفر منبرا متعدد الأطراف فعالا للاستجابة للتطورات الحالية والمقبلة في مجال تكنولوجيا الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نرى ميزة كبرى في مناقشات الخبراء غير الرسمية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

**السيد ليندل (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): تعلن السويد تأييدها التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13). ولذلك سأقتصر على الإدلاء ببعض النقاط الإضافية والمختصرة من منظوري الوطني.



النحو وتنضم إلى الاتفاقية ليحقق في نهاية المطاف هدف بناء عالم خال من الألغام. كما نأمل أن يشكل هذا التطور إلهاما للدول التي ليست طرفا بعد في اتفاقية الذخائر العنقودية لقطع التزامات مماثلة قبل المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، المقرر عقده في العام المقبل. ونتطلع إلى وقت نشهد فيه أيضا انضمام أكبر الجهات المصنعة للذخائر العنقودية في العالم ومستخدميها إلى الاتفاقية.

ولا تزال السويد ملتزمة التزاما صارما باتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبيروتوكولاتها. ونقدر تقدير كبيرا للغاية الفرصة التي ستتاح في اجتماع الخبراء في أيار/مايو لإلقاء نظرة أولى على المسائل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وكنقطة انطلاق، ترى السويد أن على البشر ألا يعهدوا للآلات بسلطة اتخاذ قرارات مصيرية في ميدان المعركة. وبوصفنا دولا، نحن نتحمل التزاما بتقييم مدى قانونية الأسلحة الجديدة. ولذلك نرحب بالسويد باستمرار مناقشة هذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة.

**السيد غيريكيدا (إريتريا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شعور وفد بلدي بالارتياح، سيدي، إزاء الطريقة الممتازة التي تقودون بها أنشطة هذه اللجنة الهامة.

وتعلن إريتريا تأييدها التام للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (أنظر A/C.1/69/PV.13)، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (أنظر A/C.1/69/PV.2).

ولا يزال التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها غير المنظم يهدم التزامات في العديد من أجزاء أفريقيا. فهما يهدمان التزامات ويجعلان توفير الأمن أمر مستعصيا. وآثارهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المواطنين الأفارقة غير متناسبة ومتفشية وطويلة الأمد. وهما

اختارت السويد السفير بول بيير مرشحا لمنصب رئيس أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل.

وستكون إحدى المهام الهامة الأخرى للمجتمع الدولي تقديم المساعدة في التنفيذ إلى الدول الموقعة على المعاهدة والدول الأطراف فيها التي تعرب عن حاجتها إلى تلك المساعدة. وتدعم السويد هذه الأعمال من خلال مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، وأيضا بتقديم الدعم المباشر لعدد من المبادرات. ونرحب ترحيبا حارا بالإسهامات التي يقدمها المجتمع المدني في هذا المجال، التي تعزز بفعالية جهود الحكومات وتكملها.

ولا نزال نعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة عالمية رئيسية للتصدي للتحديات التي يمثلها الانتشار غير المشروع لتلك الأسلحة. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، الذي أدرجت فيه أولويات مهمة للسويد، مثل التركيز القوي على الأمن المادي وإدارة المخزونات والإقرار بالآثار المدمرة التي تحدثها التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة على المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وهذه مجالات فيها للسويد خبرة تقدمها وهي حريصة على المضي بها قدما.

لقد حدد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية أوتاوا لخطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد هذا العام أهدافا هامة في خطة عمل مابوتو ٢٠١٤-٢٠١٩ وعزز روح التعاون الذي تستند إليه الاتفاقية. وتحدد اتفاقية أوتاوا بالفعل قاعدة عالمية لاستخدام الألغام المضادة للأفراد. ويدعو إلى التشجيع إعلان الولايات المتحدة مؤخرا أنها ستقيد بالالتزامات الرئيسية للمعاهدة، ونأمل أن تتصرف الولايات المتحدة والدول الأخرى على هذا

أجل الاستقلال نتيجة للاستخدام غير المنظم للألغام خلال العهد الاستعمارية.

وبالرغم من النجاح في استخدام المناطق الملوثة بالألغام بعد تطهيرها، فإن الآثار الإنسانية لا تزال مستمرة. وفي ذلك الصدد، تمت تلبية طلب إريتريا تمديد فترة إعلان خلو جميع المناطق من الألغام، بتحديد ١ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موعداً نهائياً.

تود إريتريا أن تؤكد مجدداً أنه كان ممكناً أن تكون معاهدة تجارة الأسلحة وثيقة أكثر توازناً، وأن تأخذ في الاعتبار بمصالح وشواغل جميع الدول. وبدخول المعاهدة حيز النفاذ، تدعو إريتريا الدول الأطراف فيها إلى معالجة أوجه القصور فيها بهدف المساعدة على ضمان عالميتها في نهاية المطاف.

ختاماً، أود أن أشدد على أنه لا يمكن تقييم الآثار المترتبة عن الأسلحة التقليدية على الأمن الإقليمي والدولي، دون الأخذ على نطاق أوسع بالديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات واستمرارها. ولا يزال التعايش السلمي يمثل الحل الحقيقي الوحيد لهذه المسائل. ويجب علينا في ذلك الصدد، أن نمضي أبعد من مجرد عملية نزع السلاح وتنظيمه إلى التصدي للعوامل التي تسهم في تفاقم النزاعات، كالتخلف وضعف الدول والتدخل والاحتلال الأجنبيين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي قدماً، أود أن أوافيكم بطلب تلقيته من المترجمين الشفويين وهو لا ينطبق في واقع الأمر على المتكلمين الذين استمعنا إليهم حتى الآن هذا الصباح. أولاً، يناشد الطلب المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية، وثانياً، يدعوهم إلى تقاسم نصوصهم مع المترجمين الشفويين قدر الإمكان. وتساعد الاستجابة لكلا هذين الطلبين كثيراً في ضمان دقة الترجمة الشفوية التي نعتمد عليها جميعاً.

مسؤولان عن الموت والتشريد والعنف الجنسي وإساءة المعاملة المرتكبة بحق النساء والأطفال.

إن إريتريا، بوصفها بلداً خارجاً من عقود من الحرب من أجل الاستقلال، تدرك تماماً الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية السلبية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها في منطقة جوارها وتشعر بالقلق العميق حيال هذه الآثار. وتؤمن إريتريا إيماناً جازماً بأن تعزيز التعاون الإقليمي في القضاء على النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيسهم إسهاماً إيجابياً. وإذ نشيد بالإنجازات التي تحققت منذ إنشاء المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، فإن الدعم الدولي لتلك الآليات يمكن أن يعزز بصورة ذات مغزى صون السلام والأمن الدوليين. وتؤكد إريتريا مجدداً على دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠١١. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، المعقود في حزيران/يونيه، وهي تتطلع إلى الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين الذي يعقد في نيويورك، في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتود إريتريا أن تجدد التأكيد على ضرورة المحافظة على العناصر الأساسية لبرنامج العمل، بما في ذلك مسؤولية الدول الأولية عن تنفيذ البرنامج واحترام الملكية الوطنية والأولويات والقدرات.

إن إريتريا، بوصفها دولة موقعة على معاهدة حظر الألغام، تولي أهمية كبيرة للأدوات المؤسسية لحظر الألغام الأرضية. فإريتريا لا تستورد تلك الأسلحة وليست حائز لأي مخزون لها. وإريتريا نكبت بالألغام الأرضية خلال الحرب من

إلى الكفاءة في اختيار رئيس الأمانة. وبذلك نستطيع جميعاً أن نكفل بدء تنفيذ المعاهدة على أفضل نحو ممكن.

وستكون أولوياتنا من الآن فصاعداً ذات وجهين: أولاً وقبل كل شيء، سنواصل تعزيز عالمية المعاهدة. وأود في ذلك الصدد، أن أهيب بجميع الدول الممثلة هنا التي لم تفعل ذلك بعد، أن توقع وتصدق على معاهدة تجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن. ثانياً، سندعو إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة فور دخولها حيز النفاذ. لقد خصصت المملكة المتحدة بالفعل مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني - ما يزيد على مليون دولار - لدعم الدول في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا في جهود التصديق على المعاهدة وتنفيذها بصورة مؤقتة. وأسهمنا في مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في تنظيم التسليح، وما زلنا ملتزمين بتقديم المساعدة والمشورة أينما كان ذلك ممكناً.

واضطلعت المملكة المتحدة بدور نشط في الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين التي تعقدتها الدول الأطراف في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه. ولا يزال برنامج العمل أداة هامة في حد ذاته، ويجب أن نكفل فعاليته وحصوله على الدعم من جميع الدول. ويسرنا في ذلك الصدد، أن الاجتماع قد أُختم بصورة ناجحة بتحقيق توافق الآراء على وثيقته الختامية.

وشددت المملكة المتحدة في الاجتماع على أن سوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يؤدي إلى تفاقمه الاتجار غير المشروع بها، هو الذي يسبب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب الجرائم الشنيعة الأخرى أكثر من سائر أنواع الأسلحة الأخرى. وتلحق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم تداولها بصورة غير مشروعة

السيد بولارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):  
بداية، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13).

وسأدلي بنسخة مختصرة من بيان المملكة المتحدة، ويتوفر نصه الكامل في نسخة ورقية مختصرة، وآمل أن أدلي به بسرعة عادية وفي حدود الدقائق الخمس اللازمة، كما طلبتم، سيدي. لقد كان العام الماضي مؤشراً على بلوغ لحظة تاريخية هامة بعد انقضاء سبع سنوات من العمل الشاق الذي أدى إلى فتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة. ونرحب هذا العام ببدء نفاذ المعاهدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر المقبل. وتتسم الصكوك المعنية بتحديد الأسلحة بصعوبة التفاوض عليها فضلاً عن ندرتها. وعليه، ينبغي أن نشارك جميعاً في ذلك النجاح. وينبغي ألا يندعش الكثيرون لسرعة التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، على الرغم من أن ذلك قد حدث بالفعل. وفي ذلك السياق، أود أن أهنئ غينيا على كونها الآن الدولة الرابعة والخمسين من الدول الأطراف في المعاهدة بإيداعها صك التصديق عليها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ويدل ذلك الزخم الذي حققته المعاهدة على عزم الدول والتزامها بضمان الارتقاء إلى مستوى إمكانيات المعاهدة.

وأعترز بالقول - أن المملكة المتحدة قد وقّعت وصدّقت على المعاهدة - كونها في طليعة الداعين إلى المعاهدة - وأنها قد شرعت في تنفيذ أحكامها بالفعل. ونرحب بأن المكسيك قد بادرت إلى قيادة الأعمال التحضيرية الشاملة لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وإلى استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠١٥. ويحدونا الأمل في أن يوافق المؤتمر في جو إيجابي وبناء على المسائل الهامة المتصلة بإدارة المعاهدة، والتي تشمل النظام الداخلي والتمويل وأمانة المعاهدة. ونرحب بالعروض المقدمة من النمسا وسويسرا وترينيداد وتوباغو باستضافة الأمانة العامة، وننتطلع إلى عملية مفتوحة تستند

هذا العام تنفيذ المرحلة المقبلة من برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المتعدد السنوات، وقد خصصنا له مبلغ ٣٠ مليون جنيه إسترليني على مدى السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة إلى التزاماتنا الثنائية القائمة. وكما هو عليه الحال دائما، يعطي البرنامج أولوية لتمويل المملكة المتحدة للبلدان المتضررة من الذخائر العنقودية والألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات حيثما كانت الاحتياجات أكبر. وقد بدأت المرحلة الأولى من العمل في تموز/يوليه في فييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وموزمبيق.

وفيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإننا نشكر فرنسا على قيادة اجتماع غير رسمي مثمر للخبراء بشأن نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة في أيار/مايو. وتقع تلك المسألة الهامة تماما ضمن اختصاص الاتفاقية، ونؤيد استمرار المناقشات في ذلك المنتدى في العام المقبل.

وأود أن أختتم بياني بتقديم التماسين. أولا، نحث المجتمع الدولي على دعم ليبيا في التصدي لانتشار هذه الأسلحة ذات الآثار المزعزعة للاستقرار في البلد وفي المنطقة على نطاق أوسع. ثانيا وأخيرا، ترى المملكة المتحدة أن من شأن معاهدة تجارة الأسلحة أن تكون جزءا من الحل لمشكلة انتشار الأسلحة غير الخاضعة للمراقبة. وقد اكتسب هذا العام أهمية بالغة. تحقيقا لتلك الغاية، سنتولى عرض مشروع القرار A/C.1/69/L.32، بمناسبة دخول المعاهدة حيز النفاذ، ونرحب بعرض المكسيك المتعلق باستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة. وبالتالي، فلتتخذ الخطوة التالية نحو المعاهدة معا وبما يلزم ذلك من الحماس والعزم، سواء عن طريق إعراب الدول عن عزمها على تقديم الدعم إلى مشروع القرار، أو بواسطة إكمال دراسة استقصائية تقييمية عبر موقع [armstrade.info](http://armstrade.info) الشبكي، أو بالتوقيع والتصديق على المعاهدة وضمها تنفيذها على نحو فعال في البلد نفسه، أو عبر السعي بنشاط إلى حيث

الضرر بحياة مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال كل عام. ومع ذلك، لا يزال الاهتمام الذي أوليناه إياها أقل مما ينبغي، بالنظر إلى أنها تستخدم بوصفها أسلحة التدمير اليومي. ويجب أن نحول الآثار السلبية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذ، كبتاؤ التنمية وزيادة الفقر، إلى عمل إيجابي صوب بناء مجتمعات آمنة ومستقرة. وتدعم المملكة المتحدة جميع الجهود التي بُذلت في الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين لأجل العمل على تحقيق تلك الغاية. وستدعم المملكة المتحدة العمل التقني للاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين المقرر عقده العام المقبل كي تتمكن من تعزيز التزاماتنا المشتركة.

وشاركت المملكة المتحدة بنشاط في نجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في سان خوسيه في أيلول/سبتمبر. وقد سُررنا في ذلك المؤتمر، بالإبلاغ الرسمي عن تدمير المملكة المتحدة آخر مخزونها من الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أي بخمس سنوات سابقة لحدود الموعد النهائي الذي حددته المعاهدة لذلك.

ونرحب أيضا بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، الذي عُقد في مابوتو. وسنواصل تأييد الهدف الأساسي للمعاهدة المتمثل في إنهاء المعاناة والخسائر البشرية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. ومنذ ما يربو على ٢٠ عاما ما تزال المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى بعض من أكثر البلدان تضررا في شتى أنحاء العالم في جهود إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات بعد انتهاء النزاع. وأنفقنا خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ ما يربو على ٣٨ مليون جنيه إسترليني لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١٠ بلدان من مختلف أنحاء العالم. وسنبدا

والأداة الرئيسية الأخرى في هذا المجال هي اتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية، التي دخلت حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أنه، وفقا للالتزام الذي تعهدت به شيلي في إطار ذلك الصك الدولي، وقعت وزارة الدفاع الوطني في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، على الوثيقة التي تثبت أن الجيش الشيلي لا يمتلك ذخائر عنقودية.

وفي السياق نفسه، نحن ملتزمون التزاما صارما بنموذج الأمن البشري ونعلم أن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ضرورية لتحقيق القضاء التام على الألغام الأرضية. ونرى أن الاتفاقية خطوة نوعية إلى الأمام فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. وقررت حكومتنا على هذا النحو، استضافة الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية عام ٢٠١٦.

والمجال الآخر الذي ينبغي لنا إحراز تقدم فيه هو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تلك الآفة المدمرة التي لا يمكن قياس آثارها. وندعم برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته، والقضاء عليه. وفي حين نسلط الضوء على الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نحث جميع الدول على مواصلة المضي قدما في تنفيذ البرنامج، بما في ذلك عن طريق اعتماد صكوك ملزمة قانونا تتعلق بعمليات الوسم والتعقب والسمسة غير المشروعة.

وفي الختام، نؤكد مجددا أن إشراك المرأة على نحو فعال في برامج نزع السلاح ينبغي أن يكون أولوية. ويتعين أن تلتزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق ذلك الهدف عن طريق تنفيذ آليات لكفالة المساواة الحقيقية في عمليات صنع القرار واتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز السلام. وقد

يمكننا تقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى. وإن عملنا معا، فسيكون بوسع معاهدة تجارة الأسلحة أن تحدث تغييرا في حياة الكثيرين.

**السيد غاريدو (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/69/PV.13)، مع إضافة بعض الآراء والأفكار من منظور الوفد الشيلي.

إن مسألة الأمن البشري مسألة أساسية بالنسبة لشيلي، نظرا لأنها تشمل مفاهيم التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، أي الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة، والتي تؤيدها شيلي تماما. لقد كانت السنوات القليلة الماضية مثمرة للغاية في إحراز التقدم وتوطيده نحو التوصل إلى صكوك تحكم ميدان الأسلحة التقليدية.

وأود في ذلك الصدد، أن أشير بصفة خاصة إلى إبرام معاهدة تجارة الأسلحة وقرب نفاذها في كانون الأول/ديسمبر، منذ الحصول على الـ ٥٠ تصديقا اللازمة لذلك في أيلول/سبتمبر.

ولدى قيامها ذلك، استجابت لرغبة المجتمع الدولي في صك ملزم قانونا يساهم في شفافية الاتجار بالأسلحة التقليدية، ويساعد على منع ومكافحة الآثار السلبية من حيث المعاناة الإنسانية الناجمة عن تحويل وجهة هذه الأسلحة إلى الاتجار غير المشروع في أجزاء كثيرة من العالم. ونود أيضا أن نؤكد أن هذه هي أول معاهدة تدرك الصلة بين التجارة الدولية في الأسلحة والأعمال الخطيرة التي ترتكب بدافع نوع الجنس والعنف الشديد ضد النساء والأطفال. وتمثل خطوة هامة إلى الأمام في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين. وهذا هو المسار الذي ينبغي أن نواصل اتباعه.



نحتاج إلى إطار متعدد الأطراف يدرك مسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين من الآثار الضارة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصلة بين الأسلحة وتفاقم العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. ولكن ينبغي لهذا إطار أن يكفل أيضا وضع آليات التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والحد من تأثيره على المدنيين.

ويرى وفد بلدي أن الصلة بين العنف المسلح والتنمية صلة واضحة، لأننا نراها مجسدة في الحالة السائدة في بلدي. ولذلك نولي أهمية كبيرة لجميع المبادرات الرامية إلى النظر في هذه المسألة بغية إيجاد حلول. وفي ذلك الصدد، نحن فخورون بأن نكون جزءا من إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، وعضوا في فريقه الأساسي، وكذلك باستضافة المؤتمر الاستعراضي الإقليمي لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، الذي عقد في نيسان/أبريل.

كما نرحب باعتماد عاهدة تجارة الأسلحة ودخولها حيز النفاذ قريبا، وهي أول صك ملزم قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة المشروعة والحيلولة دون تحويلها إلى السوق غير المشروعة. وقعت غواتيمالا على المعاهدة بعد فترة وجيزة من فتح باب التوقيع عليها، وتتوقع إتمام عملية التصديق الوطنية عليها قريبا. وعلاوة على ذلك، وبالنسبة لنا، فإن الانتماء إلى منطقة قد مارست الريادة بشأن هذه المسألة يبعث على الفخر. وفي ذلك الصدد، نرحب بالعرض الذي قدمته المكسيك لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. كما نؤكد من جديد مرة أخرى دعمنا لترشيح ترينيداد وتوباغو لاستضافة الأمانة الدائمة لمعاهدة تجارة الأسلحة.

إن معاهدة تجارة الأسلحة خطوة أولى هامة للغاية؛ ولكننا ندرك أن المعاهدة لا تتسم بالكمال. كنا نفضل أن تتضمن تغطية أكبر للذخائر والأجزاء والمكونات. ومع ذلك، نحن على ثقة بأن المعاهدة يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا، وما أن

تبين أن دور المرأة في هذه الجهود ضروري، وتعتقد شيلي أن ذلك صحيح.

**السيدة أوروپلا أرينالس (غواتيمالا)** (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

لقد دمرت الأسلحة الصغيرة منطقتنا. وتسببت في وفاة الملايين من الناس في النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والانقلابات والدكتاتوريات وحرب العصابات. وبرزت أخيرا بعد تاريخ طويل من النزاعات المسلحة، كمنطقة للسلام فيها ديمقراطية قوية. وتغلبننا على النزاع الداخلي قبل ١٨ عاماً، ولكن لأسباب منها الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا نزال نعاني من العنف وانعدام الأمن، والأعمال الإجرامية والجريمة المنظمة، بسبب الأسلحة التي كثيرا ما يتم شراؤها بشكل قانوني قبل أن يجري تحويل وجهتها إلى السوق غير المشروعة. وقد سعت غواتيمالا إلى مكافحة هذه الظاهرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وترتكب حاليا أكثر من ٨٤ في المائة من جرائم القتل في غواتيمالا باستخدام الأسلحة النارية. وفي عام ١٩٨٦، كان معدل ارتكاب الجرائم بالأسلحة النارية ٥٧ في المائة فقط. ولهذا السبب فإن مكافحة الاتجار بالأسلحة من الأولويات العليا لحكومتنا. والآثار المترتبة عن هذه الآفة في المجتمع الغواتيمالي لا حدود لها، لا من حيث عدد القتلى والجرحى فحسب بل من حيث ضعف النسيج الاجتماعي ومناخ انعدام الأمن وتكبد التكاليف الباهظة المرتبطة بذلك، التي تؤثر جميعها على التنمية.

إن الاتجار غير المشروع مشكلة تتجاوز الحدود، والبلدان والمناطق. وهو أيضا مسألة شاملة لعدة قطاعات لا تؤثر على الأمن الدولي فحسب بل أيضا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، والصحة والاستقرار. ولذلك

إن أيرلندا تؤيد تماما البيان الذي ألفاه مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13).

يسر أيرلندا تحديدا أن معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول صك ملزم قانونا لتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية، ستدخل حيز النفاذ قريبا. ويبين نجاح هذه العملية ما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي والمجتمع المدني، بالعمل معا، بشأن المسائل الهامة في عصرنا.

مع بدء سريان المعاهدة، أمامنا الآن فرصة لوضع معايير دولية قوية وفعالة تحدد قاعدة جديدة وقوية لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ولكن لا يجب أن نكتفي بذلك. وفي حين أن التبكير ببدء نفاذ المعاهدة إنجاز عظيم، فإن العضوية العالمية والتدابير الفعالة لتنفيذ أحكام المعاهدة هو ما سيحدث فرقا حقيقيا.

اتخذ مجلس الأمن العام الماضي قراره الأول المكرس بصورة كاملة لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - القرار ٢١١٧ (٢٠١٣)، وهو ما يعد تطورا مشجعا إضافيا. وترحب أيرلندا بهذه الخطوة وباعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

في عالمنا، تنجم معظم الوفيات في حالات النزاع عن استخدام الأسلحة الصغيرة. وترتكب انتهاكات حقوق الإنسان بالأسلحة الصغيرة أكثر من أي أسلحة أخرى. ويمثل انعدام الأمن بسبب الأسلحة إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية.

كانت المرأة وستظل تشكل قوة كبيرة للتغيير في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويرى وفد بلدي أن المعارف والخبرات والتصورات أو الأخطار التي

تدخل حيز النفاذ ستكفل أن تعمل البلدان المصدرة والمستوردة وبلدان المرور العابر للأسلحة وفقا للقواعد نفسها. كما ستكون أداة هامة في المكافحة للقضاء على سوق الأسلحة غير المشروعة.

كما يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وآلياته المعنية بالمتابعة، ونرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي الأخير. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم خلال الاجتماع الخامس الذي عقد مؤخرا للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، ولا سيما فيما يتعلق بتناول الذخائر في برنامج العمل - ورغم النداءات المتكررة بذلك من عدد كبير من الوفود، بما في ذلك وفدنا، ولا سيما لأنها تشكل جوهر فتك الأسلحة النارية، بتنحيتهما يصبح النهج الذي تتبعه في التجارة غير المشروعة غير مكتمل.

ورغم أهمية التوافق في الآراء، يجب ألا يستخدم كحق النقض لمنع مسائل من قبيل الذخائر من النظر فيها للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة، أو يكون سببا لتجسيد الاتجار غير المشروع على نحو خاطئ. ومن غير المفهوم أيضا أنه، بسبب أنها صك غير توافقي، لا يمكن النظر في مسألة أوجه التآزر المحتملة بين برنامج العمل، ومعاهدة تجارة الأسلحة. إذا أردنا للصكوك مثل برنامج العمل، أن تظل هامة وإن لم تكن ملزمة قانونا، من الأهمية البالغة. يمكن السماح لها بالتطور، وأن تعكس الأحداث الكبرى، مثل اعتماد أول معاهدة ملزمة قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة أوبراين (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): من أجل احترام الوقت المحدد، أود أن أدلي ببيان موجز.

راعنا أن نسمع عن الاستخدام المتواصل للذخائر العنقودية في سورية هذا العام، ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن استخدامها في أوكرانيا وفي جنوب السودان. وندعو جميع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة اللإنسانية. يتيح المؤتمر الاستعراضي الأول، الذي سيعقد في كرواتيا العام المقبل، فرصة قيمة لتحقيق هدف الاتفاقية، وعلى وجه التحديد لوضع حد للأبد للمعاناة والإصابات التي تسببها الذخائر العنقودية.

ويعتقد وفد بلدي بأن اجتماع الخبراء لمدة أربعة أيام الذي عقدته الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية في جنيف في أيار/مايو قد أتاح فرصة هامة لاستكشاف المسائل الأساسية القانونية والأخلاقية والمجتمعية التي أثارها ظهور واحد من هذه الأسلحة، إنها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. إن المناقشة المتعلقة بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل تصل إلى أبعد من التعقيدات التقنية والقانونية وتثير مسائل أساسية بخصوص دور الأشخاص في اتخاذ القرارات في النزاعات المسلحة.

وفيما يزداد تركيزنا على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن الإنفاق العسكري العالمي تجاوز ١,٧ تريليون دولار في العام الماضي. وقد أعلن الأمين العام بان كي - مون أن العالم مفرط التسليح وأن السلام يعاني من نقص في التمويل. وقد طرح السؤال التالي: "أليس لدينا استخدامات بديلة حتى لقدر ضئيل من هذا المبلغ، لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟" ويتفق وفد بلدي تماماً مع الأمين العام وبأمل أن تتمكن من خلال أعمالنا الجماعية في هذا المجال وفي محافل أخرى أن نبدأ حقاً في عملية التغيير الحقيقي والملتزم.

والعديد من أوجه التقدم الذي أحرزته الدول في هذا الميدان، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تبدي خطأ

تهدد الأمن ووجوهات نظر المرأة ينبغي أن تراعى في جميع أنشطة نزع السلاح. ولهذا السبب، نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى زيادة أعداد النساء الناشطات في مجال وضع السياسات والتخطيط وتنفيذ العمليات ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ويسرنا أيضاً أن نرحب، للمرة الأولى في معاهدة دولية، بالربط بين نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والعنف الجنساني في معاهدة تجارة الأسلحة. ونشجع الدول الأطراف على التنفيذ الكامل لأحكام المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، بما في ذلك الفقرة ٤ من المادة ٧. كما يسلم قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) أيضاً بالعلاقة المتبادلة بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين المرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

ونحن نشاطر الأغلبية الساحقة من الدول الرؤية لعالم خال من تهديد الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات في بيئة آمنة تساعد على التنمية وحيث يكون الناجون من الألغام مدعجين بالكامل في مجتمعاتهم. ومع ذلك ما زالت هناك تحديات. شهد هذا العام تقارير عن استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول ومن الدول، بما فيها الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ومع ذلك، نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في تدمير المخزونات وإبراء الأراضي. وقد عقد هذا العام في موزامبيق المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ولا تزال أهمية العودة إلى مابوتو وللإنجازات التي تحققت فيها بمثابة الإلهام من أجل ضمان تنفيذ الالتزامات المحددة زمنياً الواردة في إعلان وخطة عمل مابوتو + ١٥.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، ترحب أيرلندا بالتقدم المحرز في تقرير سان خوسيه مرحلي. ومع ذلك،

الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان. هناك علاقة موثقة جيداً بين الاتجار غير المشروع والإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، ترحب تركيا بكل إخلاص ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة المقبل في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ونعرب عن تقديرنا للمكسيك على استضافة المشاورات غير الرسمية الأولى في الفترة التي تسبق المؤتمر الأول للدول الأطراف، التي ستعقد في عام ٢٠١٥، ونتطلع إلى المشاورات غير الرسمية الثانية، المقرر عقدها في برلين في الأسابيع المقبلة. وانطلاقاً من فهم أن التصدي لخطر الأسلحة التقليدية يدعو إلى جهود عالمية مشتركة ومتضافرة، دعمت تركيا عملية معاهدة تجارة الأسلحة منذ بدايتها وهي ملتزمة بمواصلة القيام بذلك.

وستواصل تركيا المساهمة بنشاط في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة ومناير أخرى لوضع معايير وقواعد فعالة تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، لا تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال وزيادة تعزيز برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب أيضاً بقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، وهو أول قرار له يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يؤدي بناء الثقة والشفافية دوراً هاماً في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن العالميين. وفي هذا السياق، نقدر الصكوك وندعمها من قبيل سجل الأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. ونحن من بين البلدان التي تقدم تقاريرها بصفة منتظمة، وندعو جميع الدول للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، نؤيد إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصفحتها فئة إلزامية بموجب السجل.

مشتركا: استمرار المشاركة والتشجيع والتعاون، وقبل كل شيء، العمل الدؤوب للمجتمع المدني. إن أوجه النجاح - وعلى سبيل المثال معاهدة تجارة الأسلحة - هي نجاحات مشتركة ومثال لما يمكننا نحن، المجتمع الدولي والمجتمع المدني، أن نقوم به بالتشاور والتآزر والتعاون.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي بالتقدم الذي أحرز هذا العام، مع التسليم بأنه لا تزال هناك تحديات ملحة. ونحن نتطلع إلى مضاعفة جهودنا للتصدي لهذه التحديات إلى جانب المجتمع الدولي والمجتمع المدني.

**السيد سيلان (تركيا)** (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى الوقت المحدود لاستكمال عملنا اليوم، سأدلي ببيان موجز في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". وذلك، على أي حال، لا يشير إلى أننا نولي أهمية أقل لهذه الفئة من الأسلحة. والواقع أن هذا النوع من الأسلحة هو ما يُستخدم على أساس يومي في جميع أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، مما يتسبب بإصابات ومعاناة جماعية. بل هي تعتبر أسلحة الدمار الشامل في بعض أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، نود أن نبرز على وجه الخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها الأكثر مناسبة للاستخدام الفردي وغير الاحترافي. وفي سياق متعدد الأبعاد، يمكن أن تعالج هذه المسألة من منظورين واسعين ومتمايزين، ولكنها مع ذلك مترابطة ترابطاً وثيقاً: أولاً، من منظور الأمن الدولي والإقليمي والوطني، الأمر الذي يجعل منها مسألة نزع سلاح؛ وثانياً، من منظور الحياة والسلامة البشرية والمنظور الاجتماعي - الاقتصادي، الأمر الذي يجعل منها مسألة إنسانية وتنموية. وفي هذا السياق، يشكل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار والانتشار غير المقيد لها تهديداً خطيراً للسلام والأمن، فضلاً عن تهديد التنمية

غير أننا نعتقد أن أكثر السبل فعالية لمعالجة الآثار الضارة للأسلحة التقليدية هو معالجة الأسباب الجذرية للزاعات. ولتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، واحترام السلامة الإقليمية والسيادة، وتحقيق التعاون والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي أهمية بالغة بغية تعزيز وتوطيد السلام والأمن الإقليميين والعالميين، وبالتالي إيجاد عالم أكثر أمناً لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة

الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.50.

**السيدة مارتينيك (الأرجنتين)** (تكلمت بالإسبانية):

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.50، المعنون "معلومات عن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، بالنيابة عن أكثر من ٦٠ وفداً. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة، وفي الوثيقة الإعلامية التي ستوزعها الأمانة قريباً.

وكما تذكّر اللجنة، فإن مبادرة الأرجنتين بعرض

مشروع القرار هذا تستند إلى الجهود الرامية إلى إحياء الحوار بشأن المسألة الذي جرى في الدورات الموضوعية لهيئة نزع السلاح لأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣. وحينئذ، كانت هناك بوادر على وقوع تطورات هامة في مجال تدابير بناء الثقة في مختلف أنحاء العالم، لكن لم تتوصل الوفود للأسف بما يكفي من المعلومات عنها.

وقد كان هدف مشروع القرار ولا يزال هو التوصل على وجه الدقة إلى حل لهذه المشكلة - أي تعزيز درائتنا بالمستجدات الجارية. وهو غير إلزامي. ويطلب توفير المعلومات على نحو طوعي عن بناء الثقة، ويرحب في الوقت ذاته بالجهود التي أُتخذت فعلاً في ذلك الصدد. وفي الفقرة ٤، يكرر توصيات هيئة نزع السلاح بشأن الموضوع، بما في ذلك الحصول على المساعدة من الأمين العام في إنشاء وتشغيل

وتركيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. فقد شاركنا مشاركة فعالة في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في مابوتو في حزيران/يونيه، وأكدنا التزامنا بتحقيق عالم خالٍ من الألغام. وفي رأينا، ستكون الوثائق التي اعتمدت خلال المؤتمر بمثابة مبادئ توجيهية لتلك المنصوص عليها بالفعل في الاتفاقية.

وتركيا طرف أيضاً في اتفاقية الأسلحة التقليدية وتنظر

إليها باعتبارها كياناً هاماً يتم فيه مناقشة العديد من جوانب الأسلحة التقليدية. ونرحب بالمناقشات الأخيرة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي عقدت خلال الاجتماعات المتعلقة باتفاقية الأسلحة التقليدية.

كما تؤيد تركيا تأييداً كاملاً الأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية وتدين بشدة استخدامها ضد السكان المدنيين.

ومع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي، فإن فهمنا المتبع إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ينبغي أن يكون تطلعياً نحو المستقبل. وينبغي أن نكون قادرين على الرد على التقدم المحرز وإدراجه بشكل فعال في مختلف صكوكنا وترتيباتنا ونظمنا.

كما أن تركيا طرف في كل الصكوك الدولية بشأن عدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات، وترغب في رؤيتها عالمية ونافذة فعلياً. إن التقيد الدقيق بها وتنفيذها التام هما من بين المبادئ الأساسية لسياسة تركيا ومبادئها الدفاعية. وفي هذا الصدد، تؤيد تركيا نزع السلاح الكامل وتؤيد جميع الجهود المبذولة في مجال صون الأمن الدولي من خلال هذه الآليات.



عالمنا - عالم جميع الحاضرين هنا اليوم - أكبر من أثر القصف النووي لناغازاكي وهيروشيما قبل ٧٠ عاما. والأمر الواضح هو أن الأقنعة قد سقطت وما يسمى بالقيم الديمقراطية الغربية قد داسها الغرب ذاته.

ومع ذلك، لنعد إلى المسألة قيد المناقشة في جلسة اليوم. فمنذ أن بدأ عملنا بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، قيل الكثير عن أهمية الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وروسيا تتشاطر تماما ذلك الإحساس، ولكن بدلا من مناقشة فكرة مجردة، نقترح تحليل بعض الحقائق الملموسة. وقد أعربت روسيا مرارا وتكرارا عن قلقها البالغ إزاء استخدام كييف لأسلحة لها آثار عشوائية وضارة للغاية على السكان المدنيين.

فلتفكروا في هذا الأمر. إطلاق النار بصورة مستمرة على المدن في جنوب شرق أوكرانيا بالمدفعية الثقيلة، والقذائف التسيارية، ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة؛ واستخدام الدبابات، والطائرات، والأسلحة المحرقة والذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين؛ واقتراح المذابح ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والمسنون والأطفال والمعوقون؛ والتدمير الواسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية - كل ذلك متواصل الآن ونحن نجلس هنا في هذه القاعة. ولا يمكن وصفه بأي وصف آخر سوى أسوأ نوع من انتهاك القانون الإنساني الدولي وحق البشر الأساسي في الحياة. وفي ظل هذه الخلفية، حتى استخدام الألغام ضد السكان المدنيين في البلد ذاته - وهو انتهاك مباشر لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واسمحوا لي أن أشير إلى أن أوكرانيا طرف فيها - يبدو وكأنه مجرد تفصيل عادي.

ونحن لا نشعر بالذهول إزاء فظائع كييف ضد أبناء شعب بلدها فحسب، لكن أيضا إزاء جهود ما يسمى بالديمقراطيين الغربيين لإخفاء جميع جرائم الحرب هذه عن المجتمع الدولي. وعدم القيام على نحو جماعي بقمع هذه الانتهاكات الفاضحة

قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات المقدمة طوعا من الدول الأعضاء، وفي مساعدة الدول الأعضاء، مرة أخرى بناء على طلبها، في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وما إلى ذلك. تولت الرئاسة السيدة فلادوليشكو (رومانيا)، نائبة الرئيس.

وتود الأرجنتين أن تشكر مجددا الجميع على ما أعربوا عنه من دعم، وتأمل أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء. كما ندعو الوفود التي لم تفعل ذلك بعد، إلى الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

**السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** يمكن للوفد الروسي، شأنه شأن الجميع، التكلم أيضا بجهود عن أوجه القصور في معاهدة تجارة الأسلحة ومزيهاها، وعن التحديات التي نواجهها في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والعديد من المواضيع المحايدة الأخرى. لكننا لن نفعل ذلك، لا سيما أن عددا من الوفود سمحت لنفسها بتوجيه اتهامات لروسيا لا تستند إلى أي أدلة بتاتا، بما في ذلك في سياق التطورات المأساوية للغاية في أوكرانيا، القريبة منا من جميع النواحي. ولا نريد أن نوجه انتباه اللجنة إلى أي نوع من أنواع الآراء الذاتية ولكن إلى الوقائع الواضحة.

في شباط/فبراير، في اليوم ذاته الذي وقع فيه وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبولندا على اتفاقات بشأن تسوية الحالة السياسية في أوكرانيا، انتهكت تلك الاتفاقات انتهاكا تاما. فقد أيدت الولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، انقلابا مسلحا غير دستوري في أوكرانيا. وساعدا قوات قومية متطرفة على الاستيلاء على السلطة، قامت على وجه التحديد بتفجير البلد من الداخل، مما قلب عالمنا قاطبة رأسا على عقب. وربما يكون من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات نهائية، لكن يمكن أن يكون لجميع هذه الأحداث المريعة، التي تجري في وسط أوروبا في القرن الحادي والعشرين، أثر على

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بكل احترام، هل لي أن أطلب من ممثل الاتحاد الروسي أن ينتهي من بيانه.

**السيد يرماكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني على وشك الانتهاء من بياني. ولكنني أريد فحسب التطرق إلى مسألتين هامتين.

إن روسيا لا تزال تتحرى الشفافية الكاملة في ما يتعلق بأنشطتها العسكرية. غير أننا نسأل أنفسنا بصورة متزايدة عن القيمة المضافة لهذه الشفافية بالنسبة لنا؟ وسأذكر مثالا واحدا كاشفا. في بداية هذا العام، تم القيام بأربع طلعات جوية استثنائية للمراقبة في أجواء أوكرانيا وروسيا وتنفيذ ١٤ مهمة مراقبة فوق المناطق الروسية المتاخمة لأوكرانيا. وأكدت البيانات الموضوعية التي تم الحصول عليها خلال تلك المهام بصورة واضحة أنه لا تجري أنشطة عسكرية مفرطة على الجانب الروسي، ولا تجري الآن. ومع ذلك، ومن أجل تسجيل نقاط سياسية، لا يوجد في الغرب من يريد استخدام تلك البيانات الموضوعية. ولذلك، نتساءل عن أسباب حاجتنا إلى اتفاق بشأن الأسلحة التقليدية. ولماذا نحتاج إلى معاهدة السماوات المفتوحة إذا كانت الطلعات الجوية للمراقبة تؤكد شيئا ما في حين أن الغرب يرسم صورة مختلفة تماما للجمهور وبطريقة مشوهة وزائفة للغاية؟

وينبغي ألا ننسى أنه، في عام ٢٠٠٥، اقترحت روسيا إبرام معاهدة شاملة بشأن الأمن الأوروبي. ولكن أحدا من شركائنا الغربيين لم يدرس حتى ذلك الاقتراح. وفي عام ٢٠٠٧. أطلقت روسيا مبادرة لإيجاد حيز أمني مشترك من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. ولكن بدا مرة أخرى أنه لا يوجد من يهتم بذلك. ويتبين أن التعاون استنادا إلى مبدأ الأمن المتكافئ وغير المجزأ يبدو أنه أمر لا تحتاج إليه الولايات المتحدة ولا الناتو ولا الاتحاد الأوروبي.

للقانون الإنساني الدولي يشكل في الأساس تأييدا لتلك القوى الظلامية التي ما زالت تقترب المجازر الوحشية بحق الأشخاص العزل، بمن فيهم النساء والمسنون والأطفال، في ظل إفلات تام من العقاب.

ونخطط علما بمحاولات بعض الوفود التي تناولت موضوع المسؤولية عن المخاطر والتهديدات الناشئة الجديدة للأمن الأوروبي من أجل إلقاء المسؤولية عن أفعال دولها على روسيا. وذلك لن يجدي نفعاً. فروسيا ليست طرفاً في النزاع الداخلي في أوكرانيا. ومع ذلك، من الناحية السياسية، فإننا نصر وسنواصل الإصرار على الوقف الكامل للأعمال العدائية في الجنوب الشرقي وعلى تسوية جميع المسائل المعقدة للغاية عن طريق المفاوضات بين القوى الإقليمية في أوكرانيا ذاتها.

وفي ما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، نود أن نذكر بأن روسيا أوفت تماما، وعلى مدار ١٧ عاما، بالتزاماتها بموجب المعاهدة السابقة لتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقد فعلنا ذلك على الرغم من أن المعاهدة تنطوي بوضوح على تمييز ضدنا. بل أن روسيا صدقت على المعاهدة الجديدة المعدلة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وكنا على استعداد لتنفيذها. غير أن أيّا من شركائنا الغربيين لم يفعل مثلاً. ولسبب ما، يجري تجاهل كل ذلك. ولذلك، اضطررنا ببساطة في عام ٢٠٠٧ لفرض وقف اختياري على تنفيذ التزاماتنا بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية.

وما زلنا بانتظار أن يدرك شركاؤنا الغربيون الحالة الفعلية التي نشأت في أوروبا. وانقضت سبع سنوات بالفعل، ولكن شركائنا الغربيين لم يفعلوا شيئا. بل على العكس من ذلك، ما زالت الحالة تتدهور. بل أن الكتلة النووية العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تقترب من حدود روسيا بصورة مطردة. واعتمد الناتو مبادئ جديدة تستهدف نشر قوات للرد السريع على حدودنا مباشرة.

إن البوسنة والهرسك تعي أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يؤثر على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. فملايين الناس يعانون من الآثار المباشرة وغير المباشرة للاتجار غير المسؤول بالأسلحة، والذي يوجب الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد جعلت عولمة تجارة الأسلحة إنتاج الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم أمرا ممكنا في ظل وجود القليل من الضوابط.

وتؤيد البوسنة والهرسك تجارة الأسلحة التقليدية التي تتسم بالشفافية وحسن التنظيم. ونرحب بالتقدم المحرز متمثلا في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول معاهدة ملزمة قانونا لتنظيم التجارة الدولية للأسلحة التقليدية. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، جنبا إلى جنب مع سبعة بلدان أخرى، أودعت البوسنة والهرسك صك التصديق عليها هنا في الأمم المتحدة في نيويورك. وبذلك، ارتفع عدد التصديقات على المعاهدة إلى ٥٣. ونحن من بين البلدان التي أسهمت في الوصول إلى العدد المطلوب من التصديقات، وهو ٥٠ تصديقا، والذي ستدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد مرور فترة ٩٠ يوما عليه، أي بعد ١٨ شهرا فقط من فتح باب التوقيع عليها. وبالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، أكدت البوسنة والهرسك التزامها بتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وأود أن أسلط الضوء على أحكام المادة ٦ من المعاهدة، والتي تحظر أي عملية نقل للأسلحة التقليدية إذا كانت الدولة الطرف على علم بأن الأسلحة أو الأصناف ستستخدم في ارتكاب جريمة إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ أو هجمات موجهة ضد أهداف مدنية أو ضد مدنيين يتمتعون بالحماية بتلك الصفة.

وثمة سؤال مشروع يطرح نفسه: إذن، ما الذي يحتاج إليه فعلا شركاؤنا الأمريكيون والأوروبيون؟ ما هو النظام الذي يلائمهم للعلاقات مع روسيا؟ للأسف، إن الجواب على هذا السؤال يتجلى الآن في الكابوس الذي خلقته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال الأزمة في أوكرانيا.

وتخرج روسيا باستنتاج بسيط وواضح لنفسها: خلافا لنا، يبدو أن الغرب - ونحن نقصد بهذه الكلمة المنطقة التي تضم الاتحاد الأوروبي وشركاءنا في أمريكا الشمالية - لم ينضج بعد بما فيه الكفاية لبناء علاقات شراكة منصفة وحقيقية معنا لصالح الأمن المشترك وغير القابل للتجزئة للجميع والاستقرار والتنمية المستدامة.

وأؤكد للجنة أن روسيا ستتغلب على كل ذلك بنجاح. فعلى مدار أكثر من ألف عام من تاريخها، اجتازت الدولة الروسية صعوبات أكبر. وبخصوص أي قيم ستبنى عليها ما تُسمى الديمقراطية الغربية وأي أسلحة تقليدية سيقوم الغرب بتحديدتها الآن ومن الذي سيمُنح "جائزة السلام" العجيبة التالية - فإن ذلك سيكون أمرا مثيرا جدا جدرا بالملاحظة وستراقب روسيا المشهد من على الخط الجانبي.

**السيد باشيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية):**

نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أبدأ بتقديم التهئة للرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. كما أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأود أن أؤكد للرئيس كامل دعم وتعاون وفد البوسنة والهرسك.

تؤيد البوسنة والهرسك تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تولي إكوادور الاهتمام وتلتزم تماما بجميع المناقشات وعمليات التفاوض المتصلة بالأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وفيما يتعلق بالأخيرة، وإذ تظل على التزامها بتحقيق نزع السلاح والسلام العالمي، ومع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تؤكد إكوادور مجددا تقيدتها التام باتفاقية الذخائر العنقودية، ونكرر الدعوة إلى تحقيق عالميتها. يدين الرأي العام الدولي هذه الأسلحة الشنيعة، ولذلك نشجع جميع دول العالم على الانضمام إلى الاتفاقية.

وتعرب إكوادور، بالمثل، عن دعمها الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. وفي هذا الصدد، نشدد على هدفنا المتمثل في تحويل حدودنا إلى أماكن للاتحاد الفعال والتكامل المأمون من خلال المشاريع الإنمائية الخاصة بنا والمشاركة مع البلدان المجاورة. وتكتسي في هذا الصدد أهمية خاصة جميع البرامج الإنسانية لإزالة الألغام التي تنفذها إكوادور مع بيرو على طول حدودنا المشتركة.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يود وفد بلدي أن يبدأ بالتشديد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب باعتبارهما الإطار الدولي الرئيسي لمنع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. كما نسلط الضوء على التزامنا المعلن بالتنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك ما يتعلق باتفاقات السنوات الست المقبلة التي نشأت عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢. وفي هذا السياق، نشير إلى الوثيقة الختامية لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كما تحظر أحكام المادة ٧ نقل الأسلحة إن كان هناك خطر كبير من أن الأسلحة قد تستعمل لتقويض السلام والأمن أو ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونتيجة للحرب التي دارت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، لا تزال البوسنة والهرسك، للأسف، تعاني من مشكلة حقول الألغام. في أيار/مايو من هذا العام، تضرر بلدي بشدة نتيجة فيضانات كارثية. تسببت الفيضانات في تحرك الألغام والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة وألحقت أضرارا بالسياج المحيط بحقول الألغام وعلاماتها. وانطلاقا من روح التعاون الإقليمي، قامت مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا بتنسيق استجابتها لخطر الألغام الذي نشأ في مناطق كانت تعتبر آمنة قبل الفيضانات الكارثية. ونرحب بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، وزارة خارجية الولايات المتحدة، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي عملت مع المراكز المحلية لتنسيق الأزمات لتوفير مسح للألغام الأرضية وإجراء تقييم لتأثير الفيضانات والانهيارات الأرضية على مواقع الألغام.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا لا نزال نواجه عددا من التحديات. نحن بحاجة إلى إجراءات عاجلة من أجل تعبئة الموارد المحلية وتشجيع الجهات المانحة الدولية على المساهمة من خلال تقديم المنح الطويلة الأجل للسماح بالتخطيط الفعال لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك.

**السيد لوكي ماركيت (إكوادور)** (تكلم بالإسبانية):  
أولا وقبل كل شيء، يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سورينام واندونيسيا بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وحركة عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/69/PV.13).

من قبيل المساواة في السيادة بين الدول، حق تقرير المصير، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، السلامة السياسية والإقليمية، وكذلك الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الضمانات بأن أحكامها ستطبق بطريقة شفافة ومتوازنة وغير تمييزية.

غير أن معاهدة تجارة الأسلحة اعتمدت، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بتصويت مسجل في الجمعية العامة. وبالنظر إلى أهمية المعاهدة - وواقع أن ولاية الجمعية العامة التي أنشأت آلية التفاوض نصت على اعتمادها بتوافق الآراء - فإن معاهدة تجارة الأسلحة كان ينبغي أن تعتمد بتوافق الآراء. وبالنسبة للإخفاق في تحقيق توافق في الآراء، فقد كنا قد حذرنا بالفعل في الدورة السابقة من أن اعتماد المعاهدة سيسفر عن صعوبات في عمليات اللجنة ومفاوضاتها في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي كانت تعتمد عادة بدون تصويت.

كان هناك الكثير من الوعود فيما يخص المنافع التي ستحققها معاهدة تجارة الأسلحة. ونأمل ألا تمحو أوجه قصورها ما أبداه البعض من إيمان بها.

وفي الختام، لقد أحاط مسؤولونا علما بقرب دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ. وسوف يحللون بعناية كبيرة الطريقة التي تنفذ بها، ولا سيما من جانب البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة التي أيدت اعتمادها، بغية تحديد ما إذا كان يجري تنفيذها بموضوعية وشفافية، دون تسييس وفي امتثال دقيق لأحكام المعاهدة، حتى يمكننا أن نتخذ قرارا نهائيا بشأن ما إذا كان ينبغي أن تنضم إكوادور إليها.

**السيدة بنحبوش (الجزائر)** (تكلمت بالفرنسية): فيما يتعلق بالمناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، يود الوفد الجزائري أن يبين موقفه بشأن عدد من المسائل ذات الصلة في هذا المجال البالغ الأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

إكوادور طرف أيضا في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ويعتقد بلدي أن على المجتمع الدولي تعميق النقاش بشأن المركبات الجوية غير المأهولة ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. إن تطوير التكنولوجيات العسكرية الجديدة التي تستبعد مشاركة ومسؤولية البشر في صنع القرار يجعل من الملح أن يجري المجتمع الدولي مناقشة جادة بشأن هذه المسائل الجديدة في ميدان الأسلحة التقليدية. ولذلك، رحبنا بالاجتماع الذي عقد في جنيف بشأن هذا الموضوع في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في أيار/مايو الماضي. وفي هذا السياق، أشير إلى أن إكوادور طرف في البروتوكولات الخمسة للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل والمادة ١ المعدلة منه.

وأكرر التزام وفدي الكامل بجميع عمليات المناقشة والتفاوض بشأن الأسلحة التقليدية. ونذكر أنه منذ بداية الطريق نحو إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، قدمت إكوادور دعمها من خلال التصويت لصالح جميع القرارات التي تدعو إلى عملية التفاوض. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن صكا من هذا القبيل يمكن أن يساهم على نحو فعال في تنظيم عمليات نقل الأسلحة والذخيرة، وبالتالي المساعدة على منع تحويلها إلى الأسواق غير المشروعة.

وما برحت إكوادور تعتقد أن فعالية معاهدة تجارة الأسلحة ينبغي أن تقوم على مبدئين: عالميتها وتوازنها. وتتأكد العالمية نتيجة المفاوضات الشفافة وغير التمييزية والمتعددة الأطراف المتفق عليها، حيث يجري الاستماع إلى شواغل جميع الدول والنظر فيها على النحو الواجب، مع تجنب فرض أي شيء. ويجب أن يكون هناك توازن، حيث تؤخذ في الاعتبار مبادئ



وأكد الوفد الجزائري التزامنا بتنفيذ برنامج العمل. ولا شك أن هذا الصك المهم قد أسهم في بث الوعي الحقيقي بالآثار الأمنية والإنسانية والسياسية السلبية لتلك الآفة، التي تشكل مصدر إمداد للكيانات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

وكما يرد في برنامج عمل الأمم المتحدة، فإن التعاون الدولي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ضروري لمراقبة فعالة للحدود والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولأن جانباً من برنامج العمل ينفذ على المستوى الوطني، وضعت الجزائر واعتمدت قوانين وأنظمة وإجراءات إدارية صارمة في مجالات التصنيع والتصدير والاستيراد والعبور وإعادة توجيه تلك الأسلحة التي تدرج في قوائم وتشريح بصورة واضحة في التقرير الوطني. ويهدف ذلك التشريع الوطني إلى ممارسة رقابة صارمة وفعالة على الأسلحة، ومنع عمليات النقل غير المشروع والامتثال للالتزامات الدولية، ويشمل العناصر الثلاثة للصك الدولي للتعقب، أي الوسم وحفظ سجلات الأسلحة والتعاون في التعقب.

وفي علاقاتها مع شركائها، تقدر الجزائر تبادل المعلومات والخبرات في سياق تدابير المساعدة والتعاون. ونسهم أيضاً في تدريب الخبراء الأجانب في معاهدنا المتخصصة. وتعاون عبر الحدود لسنوات عديدة، وخاصة مع بلدان منطقة الساحل، من خلال تدريب الأفراد العاملين في خدمات الأمن والجمارك، وتوفير المعدات التي تمكن تلك البلدان من تطوير قدراتها الإدارية والفنية والعملياتية للتصدي لتهرب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

ويؤكد وفدي يؤكد أيضاً أهمية بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا ونيجيريا ومصر باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/C.1/69/PV.2). يشكل الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية ونقلها في بعض أنحاء عالمنا اليوم تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار. وهذا ينسحب بشكل خاص على أفريقيا. وتلك الأنشطة غير المشروعة مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي.

والوضع الحالي الباعث على القلق في ليبيا ومنطقة الساحل يتطلب اهتماماً خاصاً ومساعدة كبيرة من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية من أجل تعزيز قدرات الدول في المنطقة دون الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة ونقلها. وعليه، من المناسب أن نؤكد على أهمية التنفيذ الفعال، في جملة أمور، لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في إطار الجهود الرامية للتصدي لتلك الآفة.

وقد رحبت الجزائر بعقد الاجتماع الخامس للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين واعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء في حزيران/يونيه للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. والالتزام المتجدد للدول الأعضاء، كما أعرب عنه في تلك المناسبة، فيما يتعلق بكل من الصكين يمثل علامة مشجعة.

ومن الأهمية التأكيد على أن إعداد التقارير الوطنية للدول الأعضاء هو أيضاً عنصر أساسي في جعل برنامج العمل أكثر فعالية. والجزائر تشاطر تقريرها الوطني في هذا الصدد بانتظام. وقدمنا أيضاً وفي حينه تقريرنا الوطني لعام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، وكذلك تنفيذ الصك الدولي للتعقب.

الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقد أسهمنا في ذلك بإيداع صك تصديقنا في حفل مشترك هنا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. والجمهورية التشيكية لديها نظام صارم للرقابة على الصادرات وتشارك في عمل جميع النظم الدولية لمراقبة الصادرات، بما في ذلك اتفاق واسينار. ونحن على استعداد للمشاركة بشكل كامل في أعمال معاهدة تجارة الأسلحة، والعمل صوب تحقيق عالميتها والإسهام في تنفيذها الفعال في بلدان أخرى.

والجمهورية التشيكية تكرر دعمها القوي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتحقيق عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها لا يزال من أولوياتنا المتقدمة. وفي إطار رئاستنا للمؤتمر الثامن للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، نعمل على تشجيع الالتزام بالاتفاقية وبروتوكولها الخامس من خلال عدد من الاتصالات الثنائية والتوعية.

وعلاوة على ذلك، تنسق الجمهورية التشيكية مسألة المساعدة والتعاون للمساعدة في معالجة أثر المتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين. ومن بين القضايا الهامة في جدول أعمال الاتفاقية لهذا العام، تبرز مسألة منظومات الأسلحة التلقائية الفتاكة التي برهنت على أهمية ومرونة اتفاقية المناطق الجديدة الناشئة من منظومات الأسلحة. والجمهورية التشيكية ترى ضرورة مواصلة النقاش حول مختلف جوانب منظومات الأسلحة التلقائية الفتاكة في عام ٢٠١٥.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقدم الملموس الذي تحقق في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتوا، الذي عقد في مابوتو في

وقد شرعت الجزائر في عملية التصديق على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك بعض بروتوكولاتها.

ولأننا مازلنا نتضرر حتى الآن من مشكلة الألغام الأرضية، التي يعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية، تركز الجزائر جهوداً كبيرة لإزالتها. ولذلك، فإن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لا تزال بالنسبة لنا تمثل الإطار التنظيمي المناسب لمكافحة آفة الألغام الأرضية. ونرى أن تنفيذ تلك الاتفاقية وعالميتها خطوتان ضروريتان للقضاء إلى الأبد على خطر تلك الأسلحة المنهكة، إن لم تكن قاتلة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ترأست الجزائر الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولذلك، شاركنا موزامبيق وبلجيكا في تقديم مشروع القرار المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام" (A/C.1/69/L.5/Rev.1).

**السيدة سترومسيكوف (الجمهورية التشيكية)** (تكلمت بالإنكليزية): أولاً، سيدي الرئيس، أود أن أتعهد بأنني سوف ألتزم بالوقت المحدد لي.

تؤيد الجمهورية التشيكية تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13). وأود الآن أن أضيف بعض النقاط بصفتي الوطنية.

إن الجمهورية التشيكية تعتبر معاهدة تجارة الأسلحة العالمية الملزمة قانوناً علامة بارزة في تطوير معايير متفق عليها دولياً لتنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية التي ما زالت غير منظمة. ولذلك، نرحب بدخولها حيز النفاذ في كانون

عن نتائج ناجحة. وأؤكد لكم على دعم موزامبيق الكامل وتعاونها في الاضطلاع بهذه المهام النبيلة.

ويود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.14)، وللبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

ويمثل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها أحد أكثر التهديدات إلحاحاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها توجع أعمال العنف، وعدم الاستقرار السياسي، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والتزع. وهي، إلى جانب بعدها الأمني، تؤدي أيضاً إلى تقويض الحكم الرشيد وتعرق التنمية الاقتصادية. وفي ذلك السياق لا تزال موزامبيق تولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه باعتباره وسيلة صالحة لتعزيز السلام والأمن والتنمية. ولذلك اتخذت موزامبيق نهجاً كلياً في تنفيذ برنامج العمل، يشمل الوزارات المختصة وشركاء التعاون ومنظمات المجتمع المدني.

ونتيجة لذلك النهج، اتخذت موزامبيق الخطوات التالية. فقد وضعت برنامجاً وطنياً للتخفيف من المخاطر ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي تقوم بتنفيذ مشروع نظام مراقبة الأسلحة والذخائر والمتفجرات. ونفذت حملات للتربية المدنية. واعتمدت دليل القواعد الإجرائية لدعم ضحايا الأسلحة النارية. ووطد مسعى الدولة لمواجهة أعمال العنف المتري ضد النساء والأطفال العلاقة الوثيقة بين سلطات الدولة والبلدان المجاورة والشركاء المتعاونين، بما في ذلك الأمم المتحدة. والواقع أننا على اقتناع بأن على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور ريادي في إبقاء مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الكبيرة مدرجة في رأس جدول الأعمال

حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالاتفاقية المعنية بالذخائر العنقودية، نود أن نكرر دعمنا القوي لخطة عمل فينتيان ونعرب عن قلقنا العميق إزاء ما ذكر عن استخدام الذخائر العنقودية في سوريا وجنوب السودان وعلى أراضي أوكرانيا.

وفي كل عام تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في وفاة وجرح مئات الآلاف، بما في ذلك النساء والأطفال. والاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة وتراكمها المفرط يؤثران سلباً على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. والجمهورية التشيكية تواصل دعم التدابير الرامية إلى ضمان وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة بشكل كاف وحفظ سجلاتها وتعزيز التعاون في تعقبها. ونحن نتفق على أن التكنولوجيا الناشئة تتيح فرصاً جديدة، وينبغي أن ننظر في كيفية الاستفادة بها في تنفيذ الصك الدولي لعام ٢٠٠٥ لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤمن إيماناً راسخاً كذلك بأن سريان معاهدة تجارة الأسلحة سيساعد على الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالتالي، لا بد من تعزيز تصديق الدول التي تواجه مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على وجه الاستعجال، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/69/L.5.

**السيد غوميندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنتكم تهنة حارة، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم لتولي قيادة أعمال اللجنة الأولى. وإني على ثقة بأنه، في ظل توجيهكم وقيادكم المحنكة، ستسفر مداولاتنا

مشروع القرار، الذي يستبقي روح وجوه القرار ٣٠/٦٨، المتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويتضمن تغييرات طفيفة لعكس نتائج مؤتمر مابوتو الاستعراضي.

**السيد نكولوي (بوتسوانا)** (تكلم بالإنكليزية): فنحنكم على النحو الواجب، سيدي، على انتخابكم.

ويعلم وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.14) وللبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

ويكتسي تحقيق السلام والأمن أهمية كبرى لبوتسوانا، وأود أن أشير إلى أن قدرة الدول على صون السلام والاستقرار تشكل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ولذلك السبب لا نزال نشعر بالقلق العميق حيال نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها بصورة غير مشروعة في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في قارتنا بالذات، أفريقيا. ولا شك أن مجرد وجود تلك الأسلحة يسبب انعداما خطيرا للأمن في العديد من أجزاء العالم، ويؤدي في بعض الأحيان إلى تفويض مؤسسات الحكم وهو كثيرا ما يثير التزاغات داخل المنطقة الواحدة وعلى الصعيد الإقليمي على السواء. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي باعتبارها صكاً ملزماً قانوناً يهدف إلى كبح جماع التجارة غير الخاضعة للمراقبة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداول هذه الأسلحة. ونتطلع إلى بدء نفاذ المعاهدة، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، ونحن ملتزمون بأن نصبح طرفاً في الصك.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل خطراً على المجتمعات في كل مكان في العالم حيث يستخدمها الإرهابيون والجهات الفاعلة من غير الدول لارتكاب الفظائع وإلحاق المعاناة الإنسانية. ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط ومن

الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (A/69/132)، بالتأثير الشامل والإيجابي للأنشطة التي نفذت في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤.

ومع أنه لا يزال يقع على عاتقنا مواجهة تحديات كبيرة، فإن علينا أن نخطط علماً بالتطورات الإيجابية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وأحد تلك التطورات الإيجابية بدء النفاذ المقبل لمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي إطار تنظيمي عالمي سيمكّل الأعمال المستمرة في إطار برنامج العمل، من ناحية، وسيسهّم في مراقبة توريد الأسلحة وتصديرها وعبرها ونقلها واستعمالها النهائي، من الناحية الأخرى. ومن هنا جاء التزام موزامبيق الفوري بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والشروع في عملية المصادقة عليها.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن موزامبيق استضافت، في تموز/يوليه، المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول للأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، التي تعرف أيضاً باتفاقية أوتوا. ومرة أخرى، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع من حضروا المؤتمر فضلاً عن جميع الشركاء الذين أسهموا في إنجاح هذه المناسبة. ومن المؤكد أننا في مابوتو لم نقيم التقدم المحرز منذ مؤتمر كارتاخينا الاستعراضي لعام ٢٠٠٩ فحسب، بل نجحنا في تحقيق نتائج إيجابية وهي، تحديداً، اعتماد خطة عمل مابوتو، وإنشاء آلية التنفيذ المستكملة، والاتفاق على إعلان مابوتو+١٥. وتمثل تلك النتائج التزاماً عالمياً جديداً بالتصدي للتحديات التي تمثلها الألغام المضادة للأفراد.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأتولى عرض مشروع القرار A/C.1/69/L.5، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام". وأرجو من الدول الأعضاء التفضل بتأييد

بفعالية الموارد المحدودة المقدمة من الجهات المانحة المختلفة من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

وفي الختام، يود وفد بلدي التأكيد مجدداً على دعمه لجميع الجهود الموجهة نحو منع انتشار التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

**السيد روبالتجاري** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

ونشعر بالامتنان لأن المؤتمر الخامس من المؤتمرات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه اختتم أعماله بنجاح باعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء، في حزيران/يونيه.

ونحن نقدر القيادة القديرة التي أبان عنها السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، خلال الاجتماع. ونود أيضاً أن نتقدم بالشكر لمكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، التي تؤدي دوراً بارزاً في مجال تعزيز أهداف تلك الصكوك.

إن إيران في طليعة المعركة ضد الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات في المنطقة. ولذلك، ننخرط بنشاط في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونواصل تقديم دعمنا القوي للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب. وفي رأينا، لا يزال السكان يوفران الإطار الدولي الرئيسي للتعاون والتنسيق للتعامل مع تحديات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أمريكا اللاتينية إلى آسيا، فإن المشهد هو نفس المشهد - إذ تستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية للقتل والتشويه والتخويف بل وإفقار المجتمعات. وفي كل يوم نستيقظ لنشهد صوراً مروعة للصحفيين الأبرياء وحفظه السلام والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية والنساء والأطفال الذين سقطوا ضحايا لهذه الهجمات العشوائية. ولذلك، يرحب وفد بلدي باتخاذ مجلس الأمن مؤخراً القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يهدف إلى التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإلى تجريمهم فضلاً عن تجريم من يمولوهم. ويتطلب إنجاح تنفيذ تلك القرارات من المجتمع الدولي أن يعمل معاً، على كلا الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

ونرى أن تدمير الأسلحة والذخائر الفائضة والمحتجزة والمجمعة والمصادرة والعرضة للمصادرة يشكل نقطة البداية للحد من مخزونات الأسلحة المتوافرة للتداول غير المشروع، وبالقيام بذلك العمل، لتقليص عبء إدارة المخزونات غير الضرورية. وفي ذلك السياق ننوه مع شعور بالارتياح إلى نجاح عقد المؤتمر الخامس من المؤتمرات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه، وشارك فيه وفد بلدي.

ولا يزال تنفيذ التزامات برنامج العمل بالغ الأهمية للمحافظة على سلامة هذه العملية. وإزاء تلك الخلفية أنشأت بوتسوانا هيئة مشتركة بين الوكالات لتتولى المسؤولية عن تنفيذ برنامج العمل والبروتوكولات الإقليمية الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أنه لا غنى عن التعاون والمساعدة في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية لتنفيذ برنامج العمل. ولذلك، يظل من الضروري أن نستخدم



لقد شاركت إيران بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة وكانت تتوقع التفاوض وإبرام معاهدة فعالة وقوية ومتوازنة وغير تمييزية، تهدف إلى الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ومع ذلك، كانت النتيجة النهائية لهذه العملية إبرام صك ملزم قانوناً ملء بالعيوب والثغرات القانونية وأوجه القصور الأخرى. وكان بعيداً عن تلبية حتى أدنى توقعاتنا.

وكانت الغلبة في معاهدة تجارة الأسلحة للمصالح السياسية والتجارية لبعض البلدان المصدرة للأسلحة على حساب مراعاة أساسيات القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، لم تنص المعاهدة على مبدأ حظر جريمة العدوان بوصفه المبدأ الأساسي الأكثر أهمية في القانون الدولي. ومن غير المنطقي عدم حظر صك ملزم قانوناً مثل معاهدة تجارة الأسلحة لنقل الأسلحة إلى البلدان المشاركة في ارتكاب أعمال العدوان، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي. وبوصف إيران دولة سبق لها وأن وقعت ضحية لعمل من أعمال العدوان في التاريخ الحديث، فإنها تعتبر ذلك أمراً غير مقبول.

وتنص المعاهدة على استثناء النقل الدولي للأسلحة التقليدية من قبل دولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، أو بالنيابة عنها، لاستخدامها الخاص. كما تنص على أسباب الاستثناءات فيما يخص نقل الأسلحة بين الدول الأعضاء في التحالفات العسكرية، كما تنص على استثناءات مماثلة على المستوى الثنائي. ولا تتفق تلك الاستثناءات مع هدف المعاهدة والغرض منها. وفي بعض الحالات، استُخدمت عمليات نقل الأسلحة هذه لممارسة العدوان والاحتلال، مما تسبب في خسائر بشرية وتدمير البنية التحتية في عدد من البلدان، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي.

وبينما تصان حقوق الدول المصدرة للأسلحة بشكل جيد في المعاهدة في شكل إعفاءات أو استثناءات أو حماية،

يمثل إفراط المنتجين الرئيسيين في تصنيع الأسلحة بهدف تصديرها إلى بلدان أخرى مصدر قلق بالغ. ومن دون معالجة هذا الشاغل، تظل الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية بعيدة عن تحقيق التوقعات. وعلى البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة تحمل المسؤولية واتخاذ الترتيبات المناسبة للحد من إنتاجها للأسلحة. ومن المؤكد أن الكميات الكبيرة من الأسلحة التي يتم إنتاجها تجد طريقها إلى الأسواق، التي غالباً ما تقع في مناطق تعاني من التراعات.

وتمثل الصادرات غير المسؤولة للأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط مثالا واضحا في هذا الصدد. ويستمر تدفق الأسلحة المتطورة إلى منطقة الشرق الأوسط المضطربة بلا هوادة. وليس من الصعب ملاحظة آثار ذلك التدفق السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة في ضوء التطورات الأخيرة. ويتواصل نقل أعداد غير محدودة من الأسلحة الهجومية إلى النظام الإسرائيلي. وتعزز عمليات النقل هذه آلة الحرب لهذا النظام ليوصل سياساته التوسعية والعدوانية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي ضوء تقارير الأمم المتحدة الموثقة بشكل جيد لمختلف جرائم الحرب التي ارتكبتها النظام الإسرائيلي، تشكل هذه الصادرات انتهاكا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إننا قلقون أيضا جراء استمرار تصدير الأسلحة بصورة غير مسؤولة إلى بعض البلدان في منطقتنا، أي في منطقة الخليج الفارسي. ووفقا للمعلومات الموثوقة المتاحة في المجال العام، فإن اثنين من بلدان المنطقة هما من بين أكبر المستوردين الخمسة للأسلحة في العالم. ونقر بحق جميع الدول في حيازة الأسلحة اللازمة للدفاع عن النفس وضمان أمنها، ولكن عادة ما تستخدم هذه الكميات الكبيرة من واردات السلاح للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وسحق التطورات الديمقراطية للدول الأخرى في المنطقة.

وترحب تايلند بقرب بدء نفاذ المعاهدة في ٢٤ كانون الأول/د يسمبر. ويشكل التقدم السريع من التفاوض إلى بدء النفاذ دليلاً واضحاً على إدراك المجتمع الدولي للتهديد الناجم عن تجارة الأسلحة غير المنظمة وتصميمه على إيجاد حل لهذه المشكلة. ومع ذلك، لكي تكون معاهدة تجارة الأسلحة فعالة حقاً، يجب على الدول الأطراف والدول المراقبة والمجتمع المدني القيام بما عليهم لتوجيه وتسهيل تنفيذها. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بقرار ألمانيا عقد اجتماع تحضيرى في برلين في نهاية الشهر المقبل. كما نشكر المكسيك على عرضها استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في العام المقبل. ونأمل أن يجري تنظيمه بشكل شامل للجميع وبمشاركة الدول المراقبة والمجتمع المدني. وستشجع المشاركة الشاملة أيضاً على إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

وفيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة، تؤكد تايلند ضرورة تجنبنا الازدواجية في العمل أو فرض عبء غير ضروري. وبعبارة أخرى، يجب أن يتسق تنفيذ المعاهدة مع الأطر والآليات والاتفاقات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتؤيد تايلند، من جانبها، معاهدة تجارة الأسلحة منذ إبرامها. وقد سبق أن عقدنا مشاورات مشتركة بين الوكالات من أجل استعراض الأطر والأنظمة القائمة وتقييمها. ونأمل أن تصبح دولة طرفاً في المعاهدة في المستقبل القريب جداً.

وظلت المبادئ الإنسانية دائماً في صميم سياسات تايلند. وفي هذا الصدد، نتقيد تقييداً صارماً بالمبادئ المكرسة في عدة اتفاقيات، ومنها اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. وكانت تايلند من أوائل البلدان التي تصدق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، في عام ١٩٩٩، ونسعى جاهدين إلى الوفاء بالتزاماتنا بموجب الاتفاقية منذ ذلك الحين.

تخضع أبسط الحقوق الأساسية والمتأصلة للدول لتقدير الدول المصدرة وتقييمها غير الموضوعي بالمرّة. وليس هناك ضمانات حقيقية في المعاهدة لتأمين حقوق البلدان المستوردة، وبالتالي، من السهل إساءة استخدام المعاهدة وتعرضها للتسييس والتلاعب والتمييز. وتقدم المعاهدة شيكاً على بياض للبلدان المصدرة للسلاح لتطبيق أي تدبير ومعياري في مجال تصدير الأسلحة، حتى إذا كان غير متوافق مع أحكام المعاهدة وهدفها العام والغرض منها. وأخيراً، لا تمنع المعاهدة وقوع الأسلحة في أيدي المجرمين والجماعات المسلحة غير الشرعية والإرهابيين والجماعات المتطرفة.

**السيد باراتشست (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** إن تايلند تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

يشكل انتشار الأسلحة التقليدية والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد. وهما يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين ويعيقان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تحتفظ تايلند بتفاؤلها بأن تجري معالجة هذه القضية بشكل فعال، خاصة بفضل الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي.

وتؤكد تايلند مجدداً التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه الإطار الرئيسي للتعاون المتعدد الأطراف لمعالجة هذه المشكلة. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. ونحث جميع الدول على مواصلة التعاون مع بعضها بعضاً لضمان تنفيذها الكامل والفعال.

تدريبية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام لممثلين من ميانمار، ونظمنا دورة تدريبية مكثفة أخرى في أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تساعدنا مساهمتنا في هذا الصدد، وإن كانت متواضعة، على الاقتراب من إيجاد عالم خالٍ من الألغام.

**السيد كيهوراني (كينيا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (أنظر A/C.1/69/PV.13)، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (أنظر A/C.1/69/PV.14).

نواجه في القرن الحادي والعشرين تحدياً غير مسبوق يتمثل في بناء مجتمع ينعم بقدر أكبر من السلام والأمن والإسهام في الوقت نفسه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وما زال العنف المسلح عائقاً رئيسياً أمام التغلب على هذا التحدي حيث أنه يندلع في العديد من البلدان والمناطق في العالم. ولا يقتصر الأثر الإنساني للعنف المسلح بأي حال على النزاعات المسلحة. إذ تحدث أغلبية الإصابات والوفيات في صفوف المدنيين فعلياً بسبب العنف المسلح وأعمال الإرهاب في البلدان غير المتضررة من النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن فصل العنف المسلح والإرهاب عن الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والأسلحة.

ومع أن العالم لا يزال يركز على أسلحة الدمار الشامل نظراً لأثرها البارز وقوة تدميرها، فإن أثر الأسلحة التقليدية أكثر غدرًا إذ تسبب خسائر بشرية على نطاق واسع ومعاناة لا توصف في جميع أنحاء العالم نتيجة لإساءة استخدام هذه الأسلحة على أساس يومي. لذا، سلطت وفود أخرى كثيرة الضوء خلال هذه الدورة على مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا تجسيد مناسب لكون العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في أفريقيا، ما زالت تتأثر بالعنف المسلح والنزاعات بسبب الاتجار غير

وشارك وفد تايلند بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية وستنقيد بالتزامنا السياسي بإعلان مابوتو + ١٥ وسنفي بالتزاماتنا بموجب المبادئ التوجيهية لخطة عمل مابوتو.

وبشأن إزالة الألغام، تلتزم تايلند بالهدف المتمثل في عدم وقوع ضحايا على الإطلاق وبيد خالٍ من الألغام. ومنذ عام ٢٠٠١، خفضنا مساحة منطقتنا المتأثرة بالألغام من حوالي ٢ ٥٠٠ كيلومتر مربع إلى ٥٠٠ كيلومتر مربع حالياً. ولزيادة تحسين كفاءتنا في إزالة الألغام، يعكف المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام على مراجعة أساليبه وفقاً للصيغة المحدثة للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشيد تايلند أيضاً بحكومي اليابان والنرويج والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية لدعمها المتواصل لما نبذله من جهود لإزالة الألغام.

وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، اعتمدت تايلند نهجاً كلياً ومتكاملاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إن رعاية ضحايا الألغام الأرضية مدمجة في إطارنا القانوني الأوسع نطاقاً والخطط والبرامج الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تُنفذ تحت مظلة التغطية الصحية الشاملة للجميع. وتركز تايلند أيضاً على إيجاد شبكات قوية للمجتمع المحلي من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إعادة التأهيل المجتمعية، وإنشاء مراكز التعلم المحلية وتعزيز شبكات المتطوعين المحليين. وفي العام المقبل، تشرف تايلند بالاضطلاع بمسؤوليات رئاسة اللجنة المعنية بمساعدة الضحايا، ونحن نخطط أيضاً لتنظيم ندوة ثانية في بانكوك في إطار جهودنا المتواصلة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة مع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام.

وتقف تايلند على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام للدول الأطراف في الاتفاقية، وهي ملتزمة بذلك. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظمنا أول دورة

الآراء في ذلك المؤتمر، وتؤكد أن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

واتخذت حكومة كينيا تدابير عملية نعتقد أنها ستسهم إلى حد كبير في التنفيذ على الصعيد الوطني. لقد وضعت إجراءات تشريعية وإدارية واضحة لإدارة الأسلحة ومراقبتها موضع التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع إطار سياسات لها وفقاً لأحكام برنامج العمل بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة بالتدابير التشريعية والمؤسسية والتنظيمية التي تحكم مراقبة وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أن لدى كينيا نظام إدارة مركزي للمخزونات لأغراض المساءلة.

ولا يزال رصد برنامج العمل يشكل جانباً بالغ الأهمية لضمان تنفيذه بفعالية. وفي هذا الصدد، وضعت كينيا إطاراً وطنياً للرصد والتنفيذ لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ويجدر التنويه بمشاركة منظمات المجتمع المدني في رصد البرنامج، فضلاً عن بدء عمليات ترمي إلى التشجيع على إقامة مجتمع خالٍ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومنظمات المجتمع المدني في كينيا تمثل شريكاً قيماً في الكفاح ضد هذه الأسلحة وجهات فاعلة رئيسية في عمل وأنشطة مركز التنسيق الوطني الكيني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتُقيم كينيا التعاون الإقليمي والدولي باعتباره دعامة أساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تتعاون كينيا بشكل وثيق مع الدول المشاركة، تحت رعاية المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، في وضع تدابير فعالة في مجالات الوسم والتعقب وحفظ السجلات وإدارة المخزونات والرصد الأمني، وكذلك في تحقيق الاتساق بين التشريعات. وكينيا هي البلد المضيف للأمانة العامة للمركز وتلتزم بالتنفيذ

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، نود أن نكرر الدعوة إلى النهوض بالتعاون والمساعدة الدوليين في التعامل مع التحدي الذي تشكله هذه الآفة.

ويشكل انتشار الأسلحة التقليدية، ولا سيما النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكديسها المفرط والانتشار غير المقيد لها وإساءة استخدامها تهديداً خطيراً ليس للسلام والأمن العالميين فحسب، بل أيضاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بوصفها سبب معظم الوفيات في جميع أنحاء العالم حالياً، لها أثر عميق مزعزع للاستقرار وهي تشكل عقبة في طريق التنمية، لا سيما في أضعف مناطق العالم. وفي هذا الصدد، رحبت كينيا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع في العام الماضي للقرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهو ضروري بوصفه تعبيراً عن قلق المجتمع الدولي العميق إزاء الخطر الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها على صون السلام والأمن الدوليين وما يترتب على ذلك من خسائر كبيرة في الأرواح.

ولا تزال كينيا تشعر بقلق عميق إزاء التحديات التي يمثلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها بلداً عانى من الآثار الضارة المترتبة على ذلك الانتشار. ولذلك، نواصل التشديد على أهمية التنفيذ المتوازن والكامل والفعال للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونشيد بالنجاح هذا العام في عقد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وترحب كينيا أيضاً بالنتائج التي تم التوصل إليها بتوافق

فعالة تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

**السيد ياونغ تشان (كمبوديا)** (تكلم بالإنكليزية):  
تؤيد كمبوديا البيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية (انظر A/C.1/69/PV.13). ومع ذلك، أود أن أضيف الآراء التالية بشأن هذه المسألة الهامة كما يلي:

إن أراضي كمبوديا، التي عانت عقوداً من الحرب، مليئة بالألغام التي تحصد أرواح الكمبوديين وتشوه الضحايا، مما يشكل عقبات تعترض الزراعة والتنمية الزراعية. وقد سُجلت أكثر من ٦٠ ٠٠٠ حادثة متعلقة بالألغام في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ٢٠١٣. وفي عام ١٩٩٦، كان هناك ٤ ٠٠٠ حادث مرتبط بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات؛ وفي عام ٢٠١٣ لم يكن هناك سوى ١١١. ستواصل كمبوديا وشركاؤها في التنمية والجهات المعنية ذات الصلة دعم برامج التثقيف بمخاطر الألغام في البلد.

وعلى الرغم من أن معدل الإصابات قد انخفض على مر السنين، ما زال في كمبوديا حتى الآن ما يقرب من ٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة بمستوى عالٍ من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وعلى هذا النحو، فإن الحكومة، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، طلبت تمديداً مدّة عشر سنوات وحصلت عليه من أجل إزالة جميع الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في جميع أنحاء البلد، حتى عام ٢٠١٩.

وتجري اليوم في كمبوديا إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها ومساعدة الناجين وما يتصل بها من أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام وهيئة مساعدة الضحايا.

الكامل لبروتوكول نيروبي. ونواصل أيضاً المشاركة بنشاط في عمليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يقترح الأخذ بنهج متعدد الأوجه إزاء السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، فضلاً عن إنشاء ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف وثلاثية الأطراف مع البلدان المجاورة بغية التعاون في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بصورة فعالة وبشأن الشواغل الأمنية الأخرى.

إن كينيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ترحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث وخطة عمل مابوتو، التي تهدف إلى الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار خطتي عمل كارتاخينا ونيروبي مع التسليم في الوقت نفسه بالظروف المحلية والوطنية والإقليمية في التنفيذ العملي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كينيا هو نتيجة تحديات أوسع نطاقاً نواجهها في منطقتنا. إن النقل غير المشروع لهذه الأسلحة إلى منطقتنا هو ما أدى إلى وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب. وقد تبنت هذه الحركة، كما هو معروف، مسؤولية الحصار الإرهابي الذي وقع في مركز ويستغيت التجاري في نيروبي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ولذلك، نعتقد أن برنامج الأمم المتحدة للعمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن يضطلع بدور محوري في تنفيذ تدابير عملية من أجل مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل كينيا المساهمة بنشاط في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة ومنابر أخرى لوضع وتعزيز معايير وقواعد



وبالنظر إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة ستدخل حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر، تقوم كمبوديا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بتنظيم حلقة عمل بعنوان "حلقة العمل الإقليمية للمساعدة القانونية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة"، في سيم ريب من ١٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. والهدف من حلقة العمل هو تيسير تقديم المساعدة من الخبراء إلى الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي وقعت أو أعربت عن نيتها بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة.

تولي كمبوديا أهمية كبيرة للعملية التي تقودها الأمم المتحدة في مكافحة الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوضع سياسة لإدارة الأسلحة والمتفجرات وإنشاء لجنة وطنية لتنفيذ هذه السياسة. ومع خطط العمل الهامة التي تقودها الأمم المتحدة، كانت كمبوديا ناجحة في الحد من الحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة واستعمالها الفوضوي، وكانت تنتهج سياستها الوطنية.

**السيد محمد (تشاد)** (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في هذه الدورة، أودّ أن أهنئكم، سيدي، مؤكدا لكم الدعم الكامل من وفد بلدي.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة التي تترك أعلى عدد من الضحايا في العالم، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً. إنها لا تؤدي وحسب إلى زعزعة الاستقرار في الدول، ولكنها أيضاً تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تفتقر للوسائل الفعالة لمكافحة الاتجار بالأسلحة والبيع غير المشروع لهذه الأسلحة. ولا يزال يساور وفد بلدي

وفي الساحة الدولية، تبادلنا خبراتنا في مجال إزالة الألغام مع بلدان في حالة النزاع. ومن أجل المساهمة في تلك العملية في الشرق الأوسط وأفريقيا، شاركت كمبوديا بنشاط في عمليات حفظ السلام. وقد أرسلنا أكثر من ٢ ٠٠٠ من قوات حفظ السلام إلى لبنان ومالي وجنوب السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر هذا، سننشر مفرزة أخرى من ٢١٦ من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار. ومهمتنا هي في المقام الأول المساهمة في تطهير المناطق الملوثة بالألغام المتبقية بعد الحرب والتراعات.

وفيما يتعلق بالمنتديات الإقليمية، كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعمل على إنشاء مركز إقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام لرابطة آسيان. ومن أجل تعزيز جهودنا، ستقوم كمبوديا، بالتعاون مع حكومة اليابان، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية حول إنشاء المركز في الفترة من ٢ إلى ٣ في سيم ريب، كمبوديا، بمشاركة الدول الأعضاء في آسيان وغيرها من المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

وفي إطار التزام كمبوديا بحركة حظر الألغام، تشرفت بتولي رئاسة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في عام ٢٠١١. وبذلك الاجتماع، عادت معاهدة حظر الألغام إلى المكان الذي انطلقت منه قبل ٢٠ عاماً مع المأساة والمعاناة للضحايا في كمبوديا والمناطق المماثلة الأخرى.

ومشاركة من كمبوديا للمجتمع الدولي في شواغله إزاء استمرار الحسائر في الأرواح البشرية بسبب النزاعات المسلحة، فقد وقعت مع بلدان أخرى معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣، التي تهدف إلى تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية وأن توفر الزخم للرصد الفعال وتحقيق الاستقرار لحركة الأسلحة والتجارة فيها، ولا سيما في المناطق المعرضة للتراعات.

غير المأهولة بل وأحدث القذائف أرض - بحر. وتسهم تلك الأسلحة في زعزعة استقرار المنطقة، وتستخدم عمداً ضد المدنيين أساساً وتشكل شواغل إنسانية خطيرة. وانتشارها إلى كيانات لا تعير اهتماماً يُذكر لمعايير السلوك المقبولة أو الالتزامات الدولية الملزمة قانوناً، أو لا تهتم بها مطلقاً، يهدد المجتمعات المحلية والدول ذات السيادة على حد سواء.

والتصدي لذلك الخطر مهمة تتطلب تصميم المجتمع الدولي ككل وتعاونه وجهوده المتضافرة من خلال اتخاذ قرارات في مجلس الأمن وتنفيذها وتطوير وتنفيذ القواعد الدولية والأدوات والآليات الدولية والوطنية. وهناك أساس هام قائم بالفعل يتمثل في قرارات مجلس الأمن المتخذة عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مثل القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

إن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك صك الوسم والتعقب، يسهم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها. وهو يركز عن حق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية باعتبار ذلك النهج اللازم للقضاء على هذه التجارة. وللأسف، ليس لدي جميع المناطق حالياً الآليات اللازمة لتعزيز هذا التعاون الضروري والشراكات اللازمة. فلا يوجد في الشرق الأوسط، الذي يشكل أحد أنشط المراكز لتهرب الأسلحة ونقلها غير المشروع، منتدى إقليمي يمكن لدول المنطقة من خلاله التواصل مع بعضها بعضاً بشكل مباشر وإجراء حوار بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على أمنها، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وانتشارها، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات الإرهابية وداعميها من الدول. ترحب إسرائيل ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة الوشيك في كانون الأول/ديسمبر. وقد اضطلعت إسرائيل بدور نشط

القلق إزاء تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من المخزونات الحالية إلى الأسواق غير المشروعة، الأمر الذي يؤثر على الأمن دون الإقليمي الهش بالفعل.

وعلى الصعيد الوطني، لا تزال تشاد تنفذ مشاريع لتأمين مستودعاتها للأسلحة ولتدمير فائض الذخائر داخل حدودها، فضلاً عن تنفيذ برنامج وطني لإزالة الألغام. لا تزال حكومة تشاد تجمع الأسلحة من السكان المدنيين لضمان السلام، وتواصل الاضطلاع ببرنامج نزع السلاح على أربعة مراحل الذي يشمل التوعية، والجمع الطوعي للأسلحة، والجمع القسري للأسلحة وحفظ السجلات للأنشطة المضطلة بها.

وتنوّه تشاد مع الرضا بنجاح المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام المعقود في مابوتو. وما زلنا ملتزمين بتنفيذ جميع الأهداف التي أيدتها المؤتمر.

إن بلدي، وهو ليس مستورداً ولا مصدراً للأسلحة، يحذوه الأمل في أن يعتمد المؤتمر القادم المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة نهجاً متوازناً، حتى وإن كان نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية قد حظيا هذا العام بتقدم كبير. إن التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة هو هدفنا الرئيسي.

### السيدة سيهايك سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):

تعرب إسرائيل عن قلقها البالغ إزاء التطورات في الشرق الأوسط وخارجه، حيث تقوم المنظمات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول بجيازة الأسلحة وتهريبها وامتلاكها بكميات ونوعية تتجاوز بعض الأحيان الترسانات التي تحوز عليها الدول المستقلة ذات السيادة.

ومن المثير للقلق أن يكون لدى المنظمات الإرهابية أسلحة من قبيل الصواريخ والقذائف القصيرة والمتوسطة المدى ومنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والمركبات الجوية

خطيرة ذات عواقب وخيمة لا تقتصر فحسب على السكان المدنيين. وتقتضي هذه المسألة نظر اللجنة الأولى على نحو أوثق وفوري بقدر أكبر. ومن المهم للغاية بذل كل الجهود لمنع أي استعمال أو نقل غير مشروع لهذه الأسلحة قبل وقوع أي مأس شنيعة يمكن تجنبها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا للتو إلى آخر بيان في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية.

كما ذكرت من قبل، من المقرر أن يبدأ الآن حفل توزيع شهادات زمالات الأمم المتحدة لترع السلاح لعام ٢٠١٤ في هذه القاعة. وكما جرت العادة، ستوجه الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، كلمة إلى الزملاء المتخرجين. لهذا الغرض، ووفقا للممارسة المتبعة، أعلق الجلسة الآن. وأرجو من جميع الوفود البقاء في مقاعدها أثناء الاحتفال لتهنئة وتشجيع زملائنا الشباب.

عُلفت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٥.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

في وضع ذلك الصك الهام. ونحن نرى أن المعاهدة إنجاز كبير، تحقق بفضل جهود المجتمع الدولي لتعزيز تنظيم تجارة الأسلحة. ويُنتظر أن تعزز المعاهدة الجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من تحويل وجهة الأسلحة إلى متلقين غير مأذون لهم. وإسرائيل حاليا في المراحل النهائية من عملية استعراض داخلية للنظر في الانضمام إلى المعاهدة. وعلى أي حال، ستواصل إسرائيل التحلي بالمسؤولية في بيع الأسلحة ونقلها والحفاظ على نظام قوي لمراقبة الصادرات.

وتعتبر إسرائيل أن اتفاقية الأسلحة التقليدية صك ومنتدى في غاية الأهمية في مجال تنظيم استخدام الأسلحة التقليدية وتحقيق التوازن اللازم بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية في تطبيق القانون الدولي الإنساني. وهذا المنتدى في وضع فريد يمكنه من الجمع بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك مستخدمو ومنتجو الذخائر. وبالتالي، فإن القرارات المتخذة في المنتدى لها فائدة متميزة تتمثل في تأثيرها الحقيقي والكبير على أرض الواقع وفي منع أو تخفيف المعاناة غير الضرورية أثناء النزاع المسلح. وترحب إسرائيل بالعمل الذي اضطلع به في هذا العام اجتماع الخبراء غير الرسمي في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن مسألة مستقبل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وترحب كذلك بمواصلة العمل بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتستحق المسألتان المزيد من الدراسة في سياق الاتفاقية.

لقد تبين خطر منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد بجلاء في السنوات الأخيرة. وتمثل تلك الحالات تذكيرا لا غنى عنه بالأسباب التي ينبغي من أجلها عدم وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين والجهات من غير الدول والأسباب الداعية لوجوب أن تكون في أيدي الدول المسؤولة ذات السيادة وحدها في إطار ترتيبات ملائمة لإدارة المخزونات. ويمكن أن يسفر نقل هذه الأسلحة إلى جهات من غير الدول عن مأس